الهجرة غير الشرعية فى مصر من منظور الاقتصاد السياسي
دراسة تحليلية في الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة

د.إيمان نور الدين الشامي

أستاذ العلوم السياسية المساعد

كلية السياسة والاقتصاد - جامعه السويس

مقدمة

شغلت الهجرة غير الشرعية اهتمامات الحكومة والرأي العام في الآونة الأخيرة باعتبارها واحدة من المشكلات الهامة ذات التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وأصبحت من أهم القضايا القومية الملحة ذات التأثير على الأمن القومي المصري، خاصة ان الشباب يمثلون النسبة الأكبر من المهاجرين غير الشرعيين عن طريق مكاتب السفريات غير القانونية أو اللجوء إلي وسطاء الهجرة الذين يتقاضون مبالغ ضخمة بدعوى توفير عمل مناسب او ملاذ آمن لتنتهي هجرتهم إما بالموت أو السجن أو الترحيل.

تتعدد مداخل تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر؛ ومن أهمها المدخل الاقتصادي الذي يرجع الظاهرة إلى تدهور الأحوال الاقتصادية من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم إلى زيادة تكاليف المعيشة وضعف التوقعات المستقبلية بشأن تحسن هذه الأوضاع.

إن هذه العوامل غير منفصلة عن الأوضاع السياسية في مصر خاصة، ما يتعلق منها بالاستثمارات ومجالات العمل أمام المشروعات الخاصة التي تعد إحدى وسائل خلق فرص العمل، فضلاً عن بيئة العمل فى القطاع الخاص وما يتعلق بها من تدني الرواتب وظروف العمل التعسفية، وتضييق أبواب التوظيف الحكومي وما يرتبط به من احتمالات عدم النزاهة وغيرها.

وتعد هذه الظاهرة جزءًا رئيساً ضمن ملفات التعاون مع دول أخرى كالدول الأوروبية التي تسعى للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية إليها عبر توظيف

قدرات دول الجنوب؛ لذا تبنت مصر خلال الآونة الأخيرة العديد من الأدوات والسياسات الرامية إلى الحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية.

إن النظر إلى أسباب الهجرة غير الشرعية من مصر وتداعياتها وسياسات مواجهتها يكشف مدى التداخل بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية لها بشكل يدفع إلى توظيف مدخل الاقتصاد السياسي لفهم الظاهرة؛ من خلال الإجابة عن سؤال رئيس:

كيف تدفع السياسات الاقتصادية العامة والاحوال السياسية إلى نمو ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر؟

ويرتبط بهذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

١. ماهي الاسباب الاقتصادية والاسباب السياسية، الاجتماعية الدافعة للهجرة غير الشرعية، آي ماهي الأحوال المعيشية للمصريين من حيث المؤشرات والدلالات؟

٢. ما هي المحافظات الأعلى من حيث معدلات الهجرة غير الشرعية؟ وما علاقة ذلك بالأحوال الاقتصادية العامة بتلك المحافظات؟

٣. كيف يتم تهريب المهاجرين غير الشرعيين من مصر(المسارات)؟ وما الأعباء المالية التي يتحملونها (عوائد التهريب الاقتصادية)؟

٤. ماهي تداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر؟

٥. كيف يتم مواجهة الهجرة غير الشرعية في مصر؟ هل تبنت الدولة منظورا شاملا يراعي الأحوال الاقتصادية والسياسية للمهاجرين؟

أهداف الدراسة:

١. تفسير الظاهرة من خلال عرض لأهم النظريات المفسره للهجرة غير الشرعية.

٢. فهم الأسباب الاقتصادية والأسباب السياسية، الاجتماعية الدافعة للهجرة غير الشرعية، آي تشخيص الأحوال المعيشية للمصريين من حيث المؤشرات والدلالات.

٣. التعرف علي المحافظات الأعلى من حيث معدلات الهجرة غير الشرعية، وما علاقة ذلك بالأحوال الاقتصادية العامة بتلك المحافظات؟

٤. التعرف علي عوائد التهريب الاقتصادية.

٥. تحليل تداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر.

٦. التعرف علي الآليات المتبعة لمواجهة الهجرة غير الشرعية في مصر.

منهجية الدراسة

سوف تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي؛ حيث يعتمد هذا المنهج على التدرج من الجزء للوصول إلى الكل، كما يعتمد على الملاحظة المنظمة والدقيقة.

تقسيم الدراسة:

تتناول الدراسة عدداً من المحاور:

أولًا: الاتجاهات النظرية فى قضية الهجرة غير الشرعية.

ثانيًا: الأحوال المعيشية للمصريين؛ مؤشرات ودلالات.

ثالثا:تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

رابعا: الهجرة غير الشرعية في مصر ، بين الاقتصادي والسياسي.

خامسًا: تداعيات الهجرة غير الشرعية من مصر.

سادسًا: سياسات المكافحة، الأدوات والنتائج والتقييم.

سابعا: الخاتمة: اهم النتائج والتوصيات.

أولًا :الاتجاهات النظرية فى قضية الهجرة غير الشرعية :

تطرح الهجرة غير الشرعية عدداً من الأسئلة المهمة أولها: لماذا يغامر المهاجرون بأرواحهم رغم معرفتهم بخطورة الأمر واحتمال فقدان الحياة، إضافة إلى الاخطار التي تحيط بها بداية من وجود الشبكات المنحرفة التي تستغل المهاجرين، الي إمكانية الفشل والعودة للوطن دون جدوى . فما هي الأطر النظرية التي يمكن ان تفسر وتجيب علي هذه الأسئلة؟

النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية :

١- العولمة :

أدت العولمة إلى تزايد في حركة رؤوس الاموال والتكنولوجيا والبشر، وبدا العالم كأنه قرية صغيرة يموج بالتغيرات والتدفقات بل وصورالتفكك و الصراع[١]، ورغم ان العولمة قد فتحت الحدود بين الدول فإنها أدت في الوقت نفسه إلى خلق بعض التناقضات والقيود التي يشير إليها المنظرون في بحثهم لمشكلة الهجرة غير الشرعية وأسبابها، فهذه القيود قد بدت و كأنها تصنع واقعا جديدا يدفع الناس دفعا إلى الهجرة ومن أهم هذه القيود و التناقضات:

أ- التناقض بين دول الشمال والجنوب فقد ازدادت دول الشمال ثراء وازدادت دول الجنوب فقراً ، لقد أدت العولمة إلى خلق صور من الحرمان والفقر في جنوب العالم وأدت ايضا إلى صور من التباين الطبقي الشديد داخل البلد الواحد، و يرجع ذلك إلى تبني معظم الدول لسياسة الليبرالية الجديدة التي أدت إلى انسحاب الدولة من تقديم الخدمات الاجتماعية، وإلى تحرير التجارة وحركة رأس المال، لقد كانت الليبرالية الجديدة وانتشارها في العالم أحد مظاهر العولمة الاقتصادية، لقد أدت هذه السياسة إلى احداث الكثير من مظاهر الخلل في بنية النظام الاقتصادي، وفي العلاقة بين الطبقات، وخلقت نوعا جديدا من الليبرالية، ولاشك أن هذا الوضع قد أدى بدروه إلى وجود صور من الفقر والحرمان والتهميش الذي يدفع الأفراد إلى التحرك نحو الاماكن الأكثر أمناً واستقرارا[٢].

٢- أدي التوسع في عمل الشركات متعددة الجنسيات، واعتمادها علي التكنولوجيا والابتعاد عن الصناعات ذات العمالة الكثيفة إلي حصار وتهميش العمالة في الدول النامية واخرج الكثير منها من سوق العمل[٣]، وهذا دفعها إلى مزيد من الهجرة خارج الوطن، فقد كان عليها ان تجد مخارجا للبحث عن العمل أو الأمن الاجتماعي.

٣- لقد كشفت العولمة عن تناقض كبير بين الدعوة الى حقوق الانسان ووضع القيود التي تحد من هذه الحقوق ولقد كشف هذا الوضع عن أزمة أخلاقية حقيقية

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع: بول هوبر، نحو فهم للعولمة الثقافية، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢.

(٢) سميحة نصر، الهجرة غير الشرعية، النظريات المفسرة، في، نسرين البغدادي مشرفا، الهجرة غير الشرعية للشباب المصري، المجلد الاول، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٦، ص٣

(٣) احمد عبد العزيز وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع٨٥، ٢٠١٠.

في ثقافة العولمة، فهى تتشدق بحقوق الانسان، و تدعو الى اتفاقيات دولية لحماية هذه الحقوق، ولكنها في الوقت نفسه تدفع الدول الى صياغة تشريعات لحماية الحدود وحماية الهوية وحماية المجتمع بشكل عام من خطر المهاجرين، ولقد دفع هذا الوضع الباحثين الى القول: إنَّ التطورات التي أتت بها العولمة لم يجاريها تطور مشابه في حرية انتقال اليد العاملة بل ان الدول المتقدمة قد سنت الكثير من التشريعات التي تحد من حرية انتقال اليد العاملة، فليس هناك من تساوق أو توازن بين عولمة رأس المال والسلع وعولمة العنصر البشري.

و لقد أدى هذا الوضع إلى ان تتحول الحركة الشرعية للهجرة الى تخليق بعض المسارات غير الشرعية، ففي الوقت الذي تضع فيه الدول قيودا كبيرة على حركة البشر عبر الحدود فإن الاحصاءات تؤكد على تزايد تدفقات البشر؛ حيث تشير تقارير البنك الدولي إلى أن اعداد الأفراد الذين يعيشون خارج أوطانهم قد ارتفع من ١٢٠ مليونا عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٢١٥ مليونا (اي حوالي ٣,٠٥٪ من سكان العالم) عام ٢٠١٢[1]. كما تشير دراسة أجراها معهد جالوب في ١٣٠ دولة ان ١٦٪ من سكان الدول البالغين يحبون أن ينتقلوا إلى بلد آخر اذا اتيحت لهم الفرصة[2]، و يدل ذلك على اتساع و تمدد موجات الهجرة في زمن العولمة، ولكن هذه الطموحات تظل دائما غير متحققة.

ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى المشكلة من زاوية الدول المصدرة للهجرة، فهذه الدول لم تستطع وضع سياسات ناجحة لسد حاجات سكانها، فقد عجزت عن تحديث المجتمع و تأمين الحياة الكريمة لهم، ولم تستطع أن تطور نظاما تعليميا يرتبط بسوق العمل، فأدى ذلك الى تخريج آلاف من الشباب العاطلين عن العمل الذين يعيشون قسوة التهميش ومرارة الضياع فيفضلون أي حل بدلا من الاستمرار في البطالة، ثمة عوامل طرد تتحقق في ظروف حياتهم، وهم دائما ما يقارنونها بعوامل جاذبة في الدول التي يقصدونها، فهي دول تتوافر فيها عوامل الازدهار، ووجود فرص عمل، والانفتاح الاجتماعي والأسواق المفتوحة[3].

(1) - World Bank, Globalization, Growth and Poverty, 2012
(2) Nesipova and Julie Ray,700 Million Worldwide Desire to Migrate Permanently, Gallup World, November 2, 2009.

(٣) -ساعد رشيد. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعه خيضر بسكرة. الجزائر.٢٠١٢. ص٧٨.

٢- قضايا الأمن الانساني:

تعتبر قضية الأمن الانساني قضية محورية في فهم ديناميات الهجرة والعوامل الفاعلة فيها، فالأمن الإنساني يعني قدرة الأفراد على ممارسة اختياراتهم بأمن وحرية، وهو يرتبط ارتباطا كبيرا بالتنمية الاجتماعية و البشرية التي تتجه إلى توسيع خيارات الناس على مر الأجيال؛ فكلما اتسع نطاق الأمن الانساني كلما اتسعت الخيارات أمام البشر، وكلما قل فإنه يؤدي الى تراكمات من الفقر والحرمان والجوع والمرض، ومزيد من التفاوتات المستمرة في الوصول الى الفرص الاقتصادية والعيش عيشة مستقرة، وتدل الاحصاءات على تدني حالة الأمن الانساني بهذا المفهوم في العالم النامي على وجه الخصوص، ففي افريقيا جنوب الصحراء يعاني حوالي ٢٤٠ مليون شخص من سوء التغذية، وفي جنوب آسيا يولد ٣٠٪ من الأطفال وهم ناقصون في الوزن، ويتناقص عدد الأطباء في مقابل عدد السكان ليصل إلى طبيب واحد لكل ٧٠٠٠ شخص في العالم النامي، و لكل ٣٦٠٠٠ شخص في افريقيا جنوب الصحراء[١].

إن هذا الوضع يضع أبناء الدول النامية على المحك، و يخلق لديهم ظرفا اقتصاديا يقوم على العجز عن تلبية الحاجات الأساسية، و لهذا فان الباحثين في الهجرة و علاقتها بالأمن الانساني غالبا ما يلجأون إلى نظرية تدرج الحاجات عند ماسلو للإشارة الى نقص الأمن الانساني في الدول المصدرة للهجرة يضع هذه الدول في موقع متدن على مدرج الحاجات الاجتماعية ويمكن في ضوئها التعرف على رغبات المهاجرين وحاجاتهم، تلك الرغبات التي تتدرج من الحاجات البيولوجية إلي الحاجات الاجتماعية و النفسية، و تفترض هذه النظرية أن عدم إشباع الحاجات الإنسانية يخلق توترا عند الأفراد يرغمهم على توجيه سلوكياتهم نحو العمل لإشباع تلك الحاجات، وبالتالي خفض التوترات المصاحبة للحرمان، وهذا يدفعهم إلي التمرد علي الواقع وعلي القوانين الدولية اذا لم يستطع ان يحقق هذا الانتقال عبر مدرج الحاجات لإشباع حاجاته[٢].

وهكذا فإن ظروف عدم تحقيق مستويات كافية من الأمن الانساني في الدول المصدرة للهجرة يولد حالة من التوتر تدفع الى السلوك غير القانوني، ولاشك بوجود

---

(١) - خولة يوسف وأمل يازجي، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الثاني ،٢٠١٢. ص ص٥٢٥-٥٢٩. وأيضا، خديجة عرفه محمد. الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠، مج٢٥، ع٥٠. ص ص٢٩٥-٣٠٢.

(٢) -ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مرجع سابق، ص٦٨-٦٩.

ظروف أخرى تساعد على هذا الوضع مثل البطالة، فالتعطل عن العمل بعد سنوات طويلة من التعليم والتدريب يؤدي إلى توترات اجتماعية نفسية تتعلق بعدم تحقيق الطموحات وسد الحاجات الاساسية في الحياة.

وفي ضوء ذلك يفهم السلوك غير الشرعي للمهاجرين على أنه: ناتج عن ظروف معقدة بعضها اجتماعي اقتصادي وبعضها نفسي ولكنها ترتبط في الأول والأخير بقضية نقص الأمن الانساني في الدول المصدرة للهجرة.

٣-الفقر والهجرة غير الشرعية:

رغم تعدد الاسباب التي تؤدي الي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فان متلازمة الدوافع الاقتصادية (الفقر والبطالة ونقص التشغيل والزيادة السكانية...) تأتي في مقدمة هذه الأسباب، فالتباين في المستوي الاقتصادي بين الدول المصدرة للمهاجرين، والتي غالبا ما تشهد افتقارا إلي عمليات التنمية وقله فرص العمل وانخفاض الأجور، وما يقابله من ارتفاع مستوي المعيشة والحاجة الي الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، ومن ثم فكثيرمن الدراسات التي ناقشت علاقة الفقر بالهجرة عامة والهجرة غير الشرعية بشكل خاص، تؤكد في معظمها أنه بسبب الفقر ما يزال تدفق الهجرة في كامل قواها، ومع استمرار الحروب والاستبداد والصراعات الأهلية، يتحرك عدد كبير من فقراء السكان من افريقيا وآسيا والشرق الاوسط فحوالي اكثر من ١٧٥ مليون شخص في العالم اي ٢٪ من عدد سكان العالم يعيشون في دولة ليسوا مواطنين لها، فقد ارتفع عدد الاجانب في الاتحاد الاوروبي في ٢٠٠٦ الي ٢٩ مليون (٥,٨٪ من كامل الهجرة) وقد أتي نصفهم من دول العالم الثالث، أما بالنسبة لحوض البحر المتوسط، فإن الهجرة تزداد بثبات حيث إن دول منطقة البحر المتوسط الأعضاء في الاتحاد الاوروبي وجهة مغرية للمهاجرين من جنوب وشرق البحر المتوسط، وتحولت دول جنوب و شرق البحر المتوسط بشكل كبير وتدريجي من دول أصل إلى دول عبور واستضافة[1].

٤- التعلم الاجتماعي (التقليد و المحاكاه):

تؤكد دراسات الهجرة الشرعية وغير الشرعية علي أن التعلم الاجتماعي عن طريق التقليد والمحاكاه يلعبان دورا كبيرا في إذكاء تطلعات الشباب نحو الهجرة،

(١) - لمزيد من التفاصيل راجع: سميحة نصر: الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص٤٢-٤٧. وأيضا: سيد العبدلي، الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الافريقية، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، كلية الأداب والعلوم الانسانية جامعة نواكشوط، موريتانيا، العدد٢، ٢٠١٤.

فالتجارب الناجحة لبعض المهاجرين لمن استطاعوا ان يحققوا مستويات مادية مرتفعة من خلال الهجرة تدفع نسبة كبيرة من الشباب (قدرتها إحدي الدراسات[١] بحوالي ٥٧٪) إلى المحاولة بخوض تجربة الهجرة ومن هذا المنطق تركز نظريات الهجرة علي محاولة فهم الدور الذي تقوم به عمليات التعلم الاجتماعي من خلال التقليد والمحاكاة في دفع الشباب للهجرة.

فالتقليد والمحاكاة لا يعتبران صورة بدائية أو أولية في عملية التعلم بل أساسية، فالأفراد يعرضون ما لديهم من أساليب سلوكية أو قيم اجتماعية أو طريقتهم في الحياة، والأفراد الآخرون الذين يشاهدونهم يحاولون تقليدهم في سلوكهم وأساليب حياتهم[٢]. وكلما كانت هذه الأساليب الحياتية مغرية وجذابة مال الأفراد لتقليدها، كما اعتمد علماء الاقتصاد علي نموذج المحاكاة وأطلقوا عليه تأثير الاستعراض[٣] أي التأثير الذي ينتج عن مشاهده ما يعرضه الاخرون من سلع وأساليب حياتيه، فكلما زاد عرض هذه الأساليب والسلع بشكل مبالغ فيه مال الآخرون لتقليدهم. ويفسر مفهوم تأثير الاستعراض كثيرا من السلوكيات التي ينتهجها الناس في أساليب استهلاكهم وفي الاستعارة من تجارب الآخرين وخبراتهم.

و تفسر نظريات التعلم من ناحية وفرضية تأثير الاستعراض من ناحية أخري جوانب كثيرة من ظاهرة الهجرة ومن ممارسات المهاجرين الذين يقلدون الاخرين، ويتعلمون منهم أو الذين يتأثرون مما حققه المهاجرون القدامي من مظاهر النجاح، و يدخل الافراد هنا في دائرة مفرغة من التقليد للمهاجرين ينقلون أساليب حياتيه جديدة وقيماً وتطلعات جديدة يتم مقارنتها دائما بما هو قائم من فقر وحرمان وشظف العيش، ويدفع ذلك لتخليق طموحات جديدة تدفع ذلك إلى الحركة نحو الخروج من دائرة ما هو قائم لدائرة ما هو ممكن بصرف النظر عن النتائج والعواقب.

وهكذا يمكن القول؛ إن الهجرة ظاهره معقده لايمكن أن تعتمد علي تفسير واحد، فثمة تداخل وتقاطع بين المستويات المختلفة التي تفرز المتغيرات الفاعلة في حركه الهجرة وتندرج هذه المستويات من المستويات الكلية العالمية المتصلة بظروف العولمة

(١) -علي طلبة إبراهيم، دوافع الهجرة غير الشرعية لدي الشباب المصري، دراسة ميدانية علي عينة من الشباب المصري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعه جنوب الوادي،٢٠١٥ متاحة علي الرابط الالكتروني، ص٢١٢ / http://art.svu.edu.eg/Arabic/pdf.٧/٢٤/AboutUs/Documents/mag

(٢) - حول نظريات التعلم انظر، علي حسين حجاج (مترجم)، نظريات التعلم، دراسة مقارنة، عالم المعرفة، ع١٠٨، ديسمبر١٩٨٦

(٣) -حول مجتمع الاستعراض راجع: جي ديبور، مجتمع الاستعراض (ترجمه احمد حسان)، القاهرة، دار شرقيات، ٢٠٠٠.

إلي المستويات الوسطى التي تتصل بالظروف البنائية العامة في الدول المصدرة للهجرة أو الدول المستقبلة لها إلى الظروف الشخصية التي تتصل بالمهاجرين انفسهم.

فعلي المستوي العالمي تعمل العولمة علي تشكيل تناقضات تنتج من دعوه إلى حريه الحركة وحقوق الإنسان الاجتماعية والسياسية، وهي دعوه تتناقض مع ما تفرضه العولمة من ضغوط اقتصاديه ونشر لثقافه الاستهلاك وغير ذلك من الضغوط التي تضع علي الفرد قيودا كبيره خاصه في الدول الفقيرة في جنوب العالم، وعلي مستوى المجتمعات المصدرة للهجرة تظهر مشكلة تدهور معدلات تحقق الأمن الإنساني، فالأفراد في هذه المتجمعات يعانون من نقص الأمن والتهميش الاجتماعي إضافة إلي المشكلات الخاصة بالفقر والبطالة والحرمان الأمر الذي يجعل هذه المجتمعات مجتمعات طارده .

ويساعد علي ذلك عوامل آخري، كالتقاليد والمحاكاة للأفرد الذين سبقوا أن مروا بخبره الهجرة، فالمظاهر المادية التي تبدو علي هؤلاء والممارسات السلوكية والثقافية المختلفة التي يطلون بها علي مجتمعاتهم القديمة، وخلال ممارسات استهلاكيه واستعراضيه هذه الممارسات تشتعل الطموحات لدى الفئات العريضة من الشباب الذين تدفعه ظروفهم الأخرى نحو اتخاذ قرار الهجرة.

ثانيًا: الأحوال المعيشية للمصريين، مؤشرات ودلالات:

تربط الدراسات كثيرًا بين ارتفاع معدلات الهجرة من جهة وانخفاض معدلات التشغيل وزيادة معدلات الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض مستوى الخدمات خاصة المتعلقة بالصحة والتعليم والمواصلات وهشاشة فرص المشاركة السياسية والاقتصادية من جهة ثانية؛ نظرًا لما تؤدي إليه هذه المجموعة الأخيرة من العوامل من ضعف التيقن بالمستقبل وهشاشة الأمن الفردي والجماعي.

وتسعى الدراسة ضمن هذا المحور الثاني إلى البحث فيما آلت إليه معايش المصريين؛ على خلفية التطورات الاقتصادية والسياسية؛ التي انعكست في العديد من المؤشرات السابقة؛ بشكل مثل حافزًا لخلق موجات جديدة من الهجرة غير الشرعية في مصر؛ نتيجة فقدان الشعور بالأمن بمعناه الشامل، وغياب الثقة في تحسن الظروف مستقبلًا، ويتم رصد التطور في المؤشرات السابقة من خلال العناصر التالية:

انتشار الفقر.. بين سياسات الدعم الهيكلي ومفهوم المواطن العبء

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن نسبة الفقراء في مصر تزداد بشكل مستمر منذ بداية القرن الحادي والعشرين؛ رغم الحديث المضطرد عن سياسات التوزيع العادل لعوائد النمو ومساعي تحقيق العدالة الاجتماعية. ووفقًا لبيانات الجهاز فقد ارتفعت نسبة الفقر من ١٦,٧٪ خلال العام المالي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ إلى ٢٧,٨٪ خلال ٢٠١٥[١].

وكانت نسبة الفقراء في مصر عام ٢٠١٤ تقدر بنحو ٢٢,٧٪؛ أي إن عام ٢٠١٥ فقط قد شهد توسع شريحة من يعيشون تحت الفر بنحو ١,٤ مليون شخص لتشمل نحو ٢٥,٤ مليون نسمة من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم آنذاك ٩١,٢ مليون نسمة[٢]؛ وهو ما يعد مؤشرًا على تفاقم الأوضاع المعيشية للمصريين.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور نسبة الفقر في مصر خلال الفترة منذ ١٩٩٩ وحتى ٢٠١٥[٣].

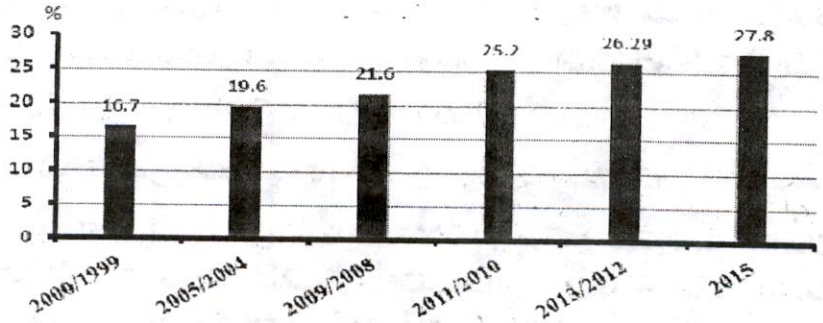

رسم يوضح تطور نسبة الفقر في مصر منذ 1999/2000 وحتى 2015
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وبالنظر إلى المؤشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ يلاحظ أيضًا أن الفقر لم يتمدد بين المصريين عامة؛ وإنما يوجد تفاوت كبير بين نسب انتشار هذه الظاهرة بين الأقاليم المختلفة للجمهورية؛ بشكل يعكس غياب

(١) - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٨، القاهرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مارس ٢٠١٨، ص ١٤٢.

(٢) - حساني شحات، آليات التصدي للهجرة غير القانونية، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ورقة بحثية متاحة على الرابط التالي: elbadil-pss.org/٢٠١٦/٠٩/٢٨/الهجرة-غير-القانونية-تحليل-الظاهرة-/، نشر: ٢٠١٦/٩/٢٨، الاطلاع ٢٠١٨/٨/٧.

(٣) - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصدر سابق، ص ١٤٢.

آليات تحقيق العدالة الاجتماعية؛ بشكل يعمق أزمات الأقاليم المحرومة؛ فوفق أحدث البيانات الصادرة عن الجهاز؛ وصلت نسبة الفقراء في ريف الوجه القبلي إلى ٥٦,٧٪ من السكان؛ في حين تصل النسبة إلى ٢٧,٤٪ في حضر الوجه القبلي. أما في الوجه البحري فإن نسبة الفقر في الريف قد بلغت ١٩,٧٪ مقابل ٩,٧٪ في الحضر؛ فيما بلغت نسبة الفقراء في المحافظات الحضرية نحو ١٥,١٪[1]. وتتضح هذه المؤشرات بالنظر إلى الجدول التالي:

الوحدة : %

البيان	2015
المحافظات الحضرية	15.1
حضر الوجه البحرى	9.7
ريف الوجه البحرى	19.7
حضر الوجه القبلى	27.4
ريف الوجه القبلى	56.7
اجمالى الجمهورية	27.8

نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية المختلفة
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة

وتعكس هذه البيانات المتفاوتة معاناة أكبر بالنسبة لسكان الصعيد خاصة سكان المناطق الريفية التي تتجاوز نسبة الفقراء فيها أكثر من نصف السكان؛ وهو الأمر الذي ينطبق أيضًا على الوضع في ريف محافظات الوجه البحري؛ بما قد يتطلب ضرورة إيلاء أهمية أكبر للسياسات الاجتماعية الخاصة بهذه المناطق على وجه الخصوص؛ فضلًا عن كافة أقاليم الجمهورية بوجه عام خاصة بعد الارتفاعات غير المسبوقة في الأسعار، والتي شهدتها مصر خلال السنوات القليلة الماضية؛ نتيجة التعويم وسياسات رفع الدعم.

(١) - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٨ مصدر سابق، ص ١٤٢.

ولا يتوقف الأمر على ذلك؛ حيث تتعدد صور غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري؛ الأمر الذي ينعكس في المؤشرات الخاصة بمعدلات الإنفاق الخاصة بالأسر بين أقاليم الجمهورية المختلفة؛ فعلى سبيل المثال تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسرة يصل إلى ٤٠,٨ ألف جنيه بالحضر مقابل ٢٩,٨ ألف في الريف؛ في الوقت الذي يصل فيه المعدل الكلي بمحافظات الجمهورية إلى ٣٤,٩ ألف جنيه كما يصل متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسرة في الحضر إلى ٤٢,٥ ألف جنيه مقابل ٣١,٨ ألف جنيه بالريف؛ في حين يصل المتوسط الإجمالي للجمهورية إلى ٣٦,٧ ألف جنيه.

وانعكست هذه المؤشرات على متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسرة حيث يقدر في الحضر بـ ١٠,٢ ألف جنيه وفي الريف بـ ٦,٦ ألف جنيه في حين يصل المتوسط الكلي للجمهورية إلى ٨,٢ ألف جنيه. ويقدر الجهاز المركزي متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي السنوي للأسرة بـ ١٠,٦ ألف جنيه في الحضر مقابل ٧,١ ألف جنيه بالريف؛ في حين يصل المتوسط الكلي للجمهورية إلى ٨,٦ ألف جنيه[1].

ومن أهم مظاهر غياب العدالة؛ الاختلالات الخاصة بتوزيع الخدمات بين أقاليم الجمهورية المختلفة؛ وهو أمر يمكن استكشافه بمطالعة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بشأن توزيع خدمات المياه والصرف الصحي بين محافظات الجمهورية؛ على سبيل المثال.

ففي الوقت الذي تتجاوز فيه نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للمياه الـ ٩٩٪ بمحافظات مثل القاهرة والاسكندرية والسويس ودمياط والدقهلية وكفر الشيخ وغيرها؛ تصل النسبة في جنوب سيناء إلى ٦٣٪ وفي مطروح إلى ٧٤,٢٪ وفي شمال سيناء إلى ٧٧,٣٪.

وينطبق الأمر ذاته على المؤشرات الخاصة بنسب الأسر المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي في محافظات الجمهورية المختلفة؛ ففي الوقت الذي تصل فيه النسبة بالقاهرة إلى ٩٨,٨٪ وفي الاسكندرية ٩٠,١٪؛ تصل النسبة في محافظة شمال سيناء إلى ١١,٥٪ وفي قنا ١٥,٥٪ وفي مطروح إلى ٢٠٪ وفي أسيوط ٢٠,٣٪ وفي المنيا ٢٠,٩٪ وفي سوهاج ٢١,٧٪ والأقصر إلى ٢٤,٦٪

(١) - المصدر السابق، ص ١٣٥.

ويوضح الرسم التالي هذه الاختلالات؛ بناءً على مؤشرات ٢٠١٧، وهي آخر مؤشرات متاحه[1].

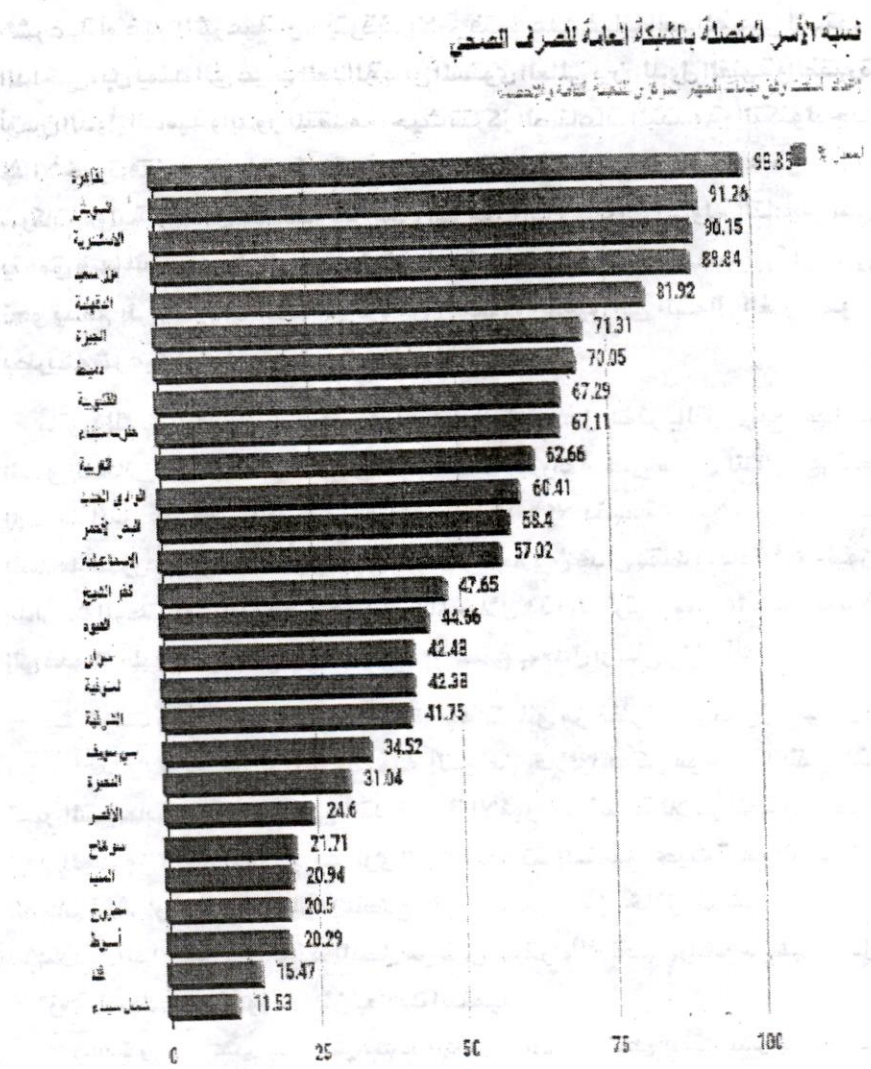

(١) -الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نتائج التعداد لعام٢٠١٧. القاهرة، سبتمبر٢٠١٧.

وحول أسباب هذه الاختلالات؛ أشار تقرير صادر عن البنك الدولي إلى النمو السريع ببعض الاقاليم المصرية؛ نتيجة تركز الإنتاج ومن ثم ارتفاع الأجور والدخول مقارنة بأقاليم أخرى تعاني تدني الأجور وارتفاع معدلات الفقر بشكل دائم(١).

إن غياب العدالة الاجتماعية وتعمق الشعور بها يعد من أحد أسباب الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية. ولا يتوقف الأمر فقط على غياب العدالة على المستوى الداخلي، بل يمتد إلى غياب العدالة على المستوى العالمي بين الدول الغنية والفقيرة أو بين الدول النامية والدول المتقدمة؛ حيث تتركز الصناعات المتقدمة والتكنولوجيا في الأخيرة فتزداد فيها تراكمات رأس المال؛ في الوقت الذي تستمر فيه من خلال شركات دولية ووسائل مختلفة في استنزاف مقدرات وخيرات الدولة النامية التي يتعمق فيها الفقر؛ بفعل العديد من السياسات، وأهمها سياسات الدعم الهيكلي على نحو يدفع إلى خلق تدفقات الهجرة من الجنوب الفقير إلى الشمال الغني؛ سواء بطريقة شرعية أو بطريقة غير شرعية(٢).

يأتي ذلك في الوقت الذي عجزت فيه جهود التنمية عن السير بالتوازي مع معدلات النمو السكاني خلال العقود الماضية؛ فبالنسبة للزراعة على سبيل المثال؛ لم تنم المساحة المنزرعة خلال الفترة من ١٩٦٩ وحتى ٢٠١٦ إلا بنسبة ٥٥,٢٪ حيث ارتفعت المساحة المنزرعة من ٥,٨ مليون فدان إلى نحو ٩ ملايين فدان فقط بزيادة ٣,٢ مليون فدان؛ في الوقت الذي ارتفع فيه عدد السكان خلال هذه الفترة من نحو ٣٥ مليون نسمة إلى نحو ٩١ مليون نسمة؛ أي بزيادة ٥٦ مليون نسمة بمعدل ارتفاع ١٦٠٪(٣).

وفي الوقت ذاته؛ فإن السياسات الحكومية تنطلق من نظرة للمواطنين على أنهم مجرد أعباء ولا يمثلون فرصا للتنمية التي من خلالها يمكن مواجهة الفقر؛ لذا تصر السياسات الحكومية على التدخل في الأمور الشخصية للأسر المصرية؛ تحت شعار الحد من النمو السكاني بدعوى التهامه عوائد التنمية؛ حيث ترفع السياسات السكانية شعار «الإنجاب لمن استطاع إليه سبيلاً»؛ من خلال تدشين الحملات الإعلانية الداعية إلى تحديد النسل من قبل الفقراء(٤)؛ تحت مزاعم من قبيل حل «الأزمة السكانية» وشعور المواطن بعوائد التنمية.

(١) - البنك الدولي، إعادة تشكيل جغرافيا مصر الاقتصادية؛ تحقيق التكامل الداخلي كمنهج للتنمية (ملخص الدراسة). يونيو ٢٠١٢، ص ٢.

(٢) - راجع؛ ساسكيا ساسن. علم اجتماع العولمة. ترجمة علي عبد الرازق جلبي. القاهرة. المركز القومي للترجمة. ٢٠١٤.

(٣) - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصدر سبق ذكره، ص. ص ٤، ٦٥.

(4) https://www.youtube.com/watch?v=LsL2160dq3I.

وتتجاهل هذه السياسات والبرامج مسئولية الدولة عن انتشار الأمراض والفقر وتدني الخدمات التعليمية والصحية، كما تتجاهل من جهة أخرى الفرص التي يتيحها النمو السكاني لتحقيق التنمية، وكذلك تجارب دول تعج بعشرات أضعاف عدد السكان المصريين، ورغم ذلك تمكنت من تحقيق طفرات اقتصادية غير مسبوقة[١].

إن هذه السياسات تسير في إطار منظومة متكاملة تقود في نهاية المطاف إلى تعميق معاناة الفقراء وزيادة رفاهية الأغنياء؛ قارن على سبيل المثال منظومة الطرق والصحة والمدارس في مصر؛ إذ بالأموال يمكن الحصول على أجود الخدمات التعليمية والصحية فضلا عن خدمات النقل على الطرق الجديدة؛ في حين تتعمق معاناة الفقراء بمستشفيات ومدارس وطرق متدنية من حيث الجودة والإمكانيات، وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على السياسات السكانية؛ القائمة على تحديد النسل فقط[٢].

٢-ارتفاع معدلات البطالة:

تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن معدل البطالة في مصر يصل إلى ١٢,٥٪ من إجمالي قوة العمل البالغة ٢٨,٩ مليون شخص خلال ٢٠١٦؛ وتتوزع هذه النسبة بواقع ٢٣,٦٪ بالنسبة لقوة العمل من الإناث بما يعادل ١,٦ مليون، و٨,٩٪ بين الذكور بما يعادل ١,٩ مليون عاطل.

وتوضح بيانات الجهاز أن معدل البطالة قد بلغ ١٢,٢٪ من قوة العمل البالغة ٢٧,٦ مليون شخص خلال ٢٠١٣، في حين انخفضت النسبة إلى ١٣٪ خلال ٢٠١٤ من قوة العمل البالغة ٢٧,٩ مليون فرد خلال ٢٠١٤، كما هبطت إلى ١٢,٨٪ من قوة العمل البالغة ٢٨,٤ مليون شخص خلال ٢٠١٥[٣].

---

(١) - راجع: محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية: مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

(٢) راجع: -

Ragui Assaad1 and Caroline Krafft, IS free basic education in Egypt A reality A myth? Working Paper No. 179, Humphrey School of Public Affairs, University of Minnesota February 2015.

وسام محمد، كيف تعمقت ظاهرة اللامساواة في الدخل والثروة في مصر؟

https://elbadil-pss.org/2018/02/25/

-Anthony B. Atkinson, "Inequality – What can be done?", Harvard University Press,2015.

(٣) - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصدر سابق، ص ٥١.

ويعرض الرسم التالي معدلات انتشار البطالة في محافظات الجمهورية لعام ٢٠١٦ وفق آخر بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

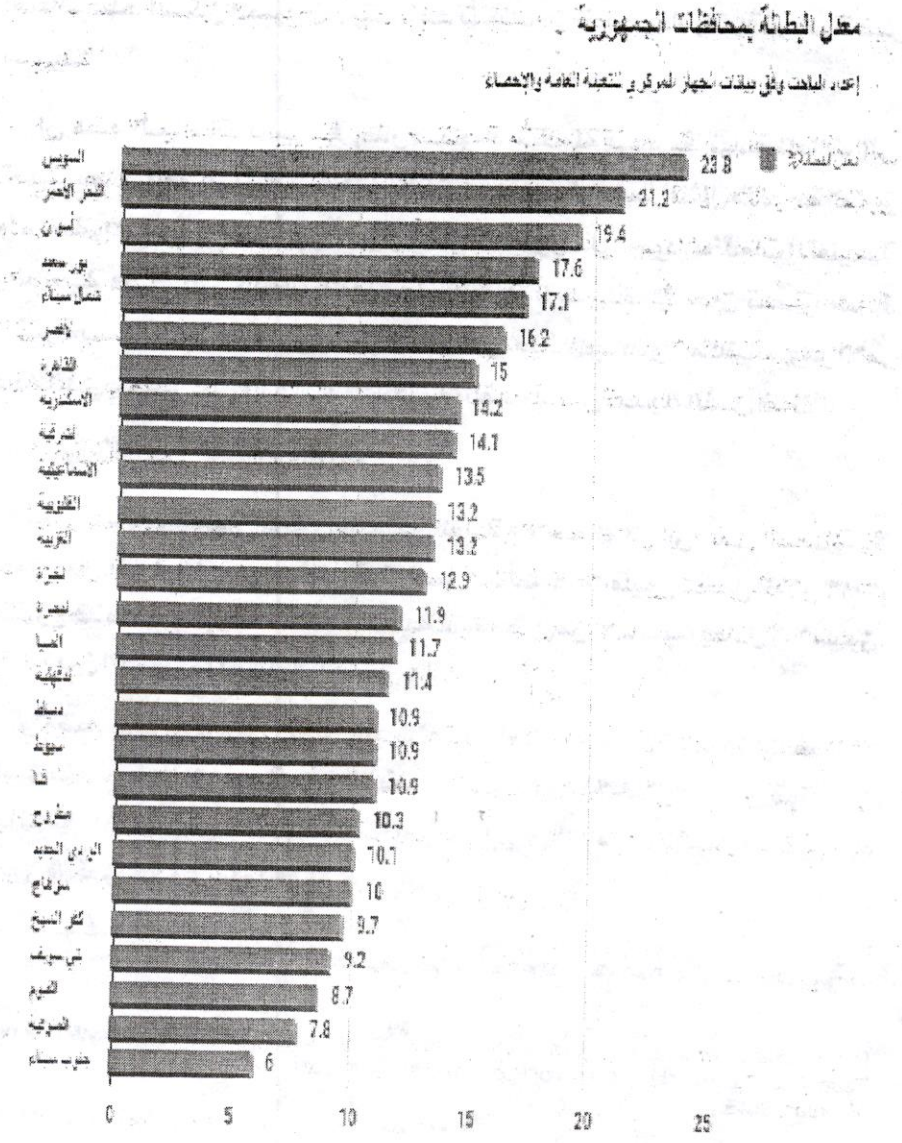

وقد أسهم في ارتفاع معدلات البطالة في مصر تدني معدلات ضخ الاستثمارات في السوق المصرية؛ مقارنة بما كانت عليه ؛ في الوقت الذي تعد فيه هذه الاستثمارات السبيل نحو خلق فرص العمل وزيادة معدلات التشغيل. ويعود ذلك للقيود والعراقيل أو محدودية الحوافز المطروحة؛ وإن كانت الفترة الماضية قد شهدت زيادة في معدلات تدفق الاستثمارات من جهة مصحوبة بمحاولات عدة لزيادة مستوى جاذبية السوق[١].

في الوقت نفسه؛ تشير أحدث البيانات الصادرة عن البنك الدولي إلى تدني جودة الخدمات اللوجيستية في مصر مقارنة بما كانت عليه قبل نحو عامين؛ حيث تراجع ترتيب مصر في مؤشر الخدمات اللوجستية الذي يصدر عن البنك الدولي بواقع ١٨ مركزًا خلال الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠١٨ لتحتل المرتبة ٦٧ في ٢٠١٨ مقابل ٤٩ في ٢٠١٦. يأتي ذلك في الوقت الذي تفوقت فيه إسرائيل و٦ دول عربية و٣ دول أفريقية على مصر ضمن هذه المؤشر بما يعزز من تنافسية هذه الدول أمام المستثمرين[٢].

وقد اعتبر صندوق النقد الدولي ضمن مراجعته الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري أن الطريقة المتبعة حاليًا لتخصيص الأراضي الصناعية معيبة وتحد من التدفقات الاستثمارية؛ بما ينعكس بدوره على فرص التشغيل الممكنة. ومن بين أوجه الانتقادات التي وجهها الصندوق لمنظومة تخصيص الأراضي في مصر: قصر استخدامات الأراضي على أنشطة اقتصادية معينة، وبيعها بأسعار محددة سلفًا بناءً على تقييم الحكومة للطلبات، وملكية الدولة لمعظم الأراضي، وعدم كفاية ما يباع منها سنويًا لتغطية احتياجات مستثمري القطاع الخاص؛ بما يجعل هذه المنظومة عرضة لسوء التخصيص والفساد والمضاربة[٣].

---

(١) - شريف عوض، الآثار الاجتماعية للتضخم على بعض شرائح المجتمع المصري؛ دراسة ميدانية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص ١٧١-١٧٣.

(2) - The World Bank, Connecting to Compete 2018: Trade Logistics in the Global Economy: The Logistics Performance Index and Its Indicators, Washington, DC, Communications Development Incorporated, 2018, pp 40- 48..

(3) - International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Dept. Arab Republic of Egypt: Third review under the extended arrangement under the extended fund facility, and requests for a waiver of nonobservance of a performance criterion and for modification of a performance criterion-press release; staff report; and statement by the executive director for the Arab Republic of Egypt, July 2018, P 11.

٣-الزيادات المتتالية بالأسعار

شهدت مصر خلال السنوات القليلة الماضية ارتفاعات كبيرة في تكاليف المعيشة على خلفية ارتفاعات الأسعار؛ خاصة خلال الفترة التالية على تعويم العملة المحلية وتحرير اسعار الصرف والتي أدت إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين وزيادة أعباء المعيشة. ووفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد ارتفعت معدلات التصخم السنوي في مصر خلال السنوات الثلاث الماضية بشكل كبير فقد وصل معدل التضخم السنوي خلال ٢٠١٥ إلى ١٠,٥٪، ثم ارتفع المعدل خلال ٢٠١٦ إلى ١٣,٨٪ ثم إلى ٢٩,٥٪ خلال ٢٠١٧ وهو العام التالي على تعويم العملة المحلية وما أعقبها من ارتفاعات كبيرة في أسعار مختلف السلع والخدمات؛ بشكل أدى إلى تفاقم اعباء المعيشة[١].

ويوضح الرسم التالي تطور معدلات التضخم السنوي طبقًا لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية) خلال الفترة منذ ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٧؛ وهو مقتبس من تقرير مصر في أرقام ٢٠١٨ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء[٢].

معدل التضخم السنوى طبقا لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية) (2005 - 2017)
Annual Inflation Rate Accordind To Consumer Price Indices (Urban) (2005-2017)

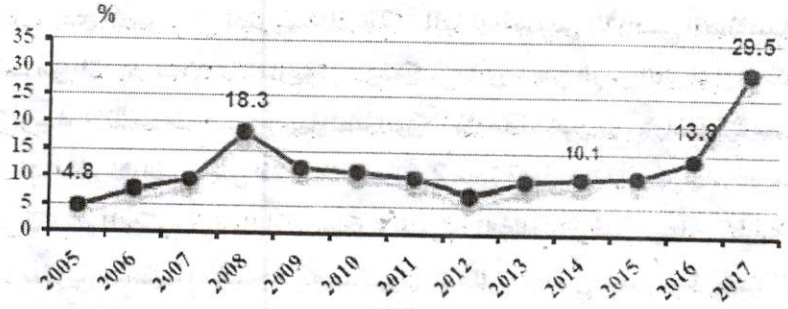

وقد أسهم في ارتفاع معدلات التضخم وزيادات الأسعار المتتالية التأثيرات الناجمة عن تنفيذ برامج الدعم الهيكلي والإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي؛ حيث تعتبر سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يتم تنفيذها من أبرز العوامل التي عمقت الأزمات المعيشية للمصريين؛ نظرا لاستنادها إلى مجموعة من الآليات والأدوات التي تغيب عنها الأبعاد الاجتماعية؛

(١) - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصدر سابق، ص ١٣١.
(٢) - المصدر السابق، ص ١٣٣.

حيث لا تراعي بالضرورة تبعات هذه السياسات على الطبقات الفقيرة والمهمشة وذوي الدخول المحدودة بشكل عام؛ على نحو يسهم في تعميق أزمات هذه الفئات من جهة ويزيد الفوارق مع الطبقات الغنية من جهة أخرى.

ويمكن استكشاف ذلك بمطالعة بعض السياسات المتفق عليها بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري؛ فعلى سبيل المثال؛ لجأت الحكومة المصرية منذ ٢٠١٤ لرفع أسعار الوقود أربع مرات؛ على نحو أدى لارتفاع أسعار غالبية السلع والخدمات ذات الصلة بالمواطن البسيط من النقل إلى السلع الغذائية والمشروبات والملابس ومواد البناء بالإضافة لخدمات الاتصالات والمياه والكهرباء وغيرها؛ حيث يزعم مقدمو هذه السلع والخدمات تأثرهم بالارتفاعات الكبيرة في أسعار الوقود.

ويوضح الرسم التالي تطور أسعار الوقود في مصر منذ ٢٠١٤ وحتى [1] ٢٠١٨.

تطور أسعار الوقود منذ 2014 وحتى 2018

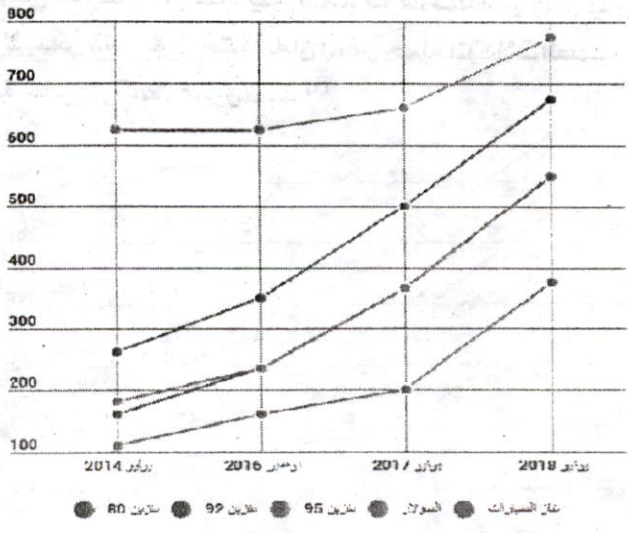

الأسعار بالقرش لكل لتر من البنزين والسولار وبالمتر المكعب من الغاز
أسعار السولار وبنزين 80 متشابهة تقريباً من ديسمبر 2016

(١) - أحمد شوقي، صندوق النقد: رفع أسعار الوقود بمصر منتصف يونيو ٢٠١٩، موقع المال نيوز، متاح على: almalnews.com/Story/382434/59/صندوق-النقد-رفع-أسعار-الوقود-بمصر-منتصف-يونيو-٢٠١٩، نشر: ٢٠١٨/٧/١٢، الاطلاع ٢٠١٨/٨/٥.

ولا يتوقف الأمر عند هذه الزيادات فوفق وثائق المراجعة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري والصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ فإن مصر تتجه لزيادة جديدة بأسعار الوقود قبل نهاية يونيو ٢٠١٩[1]. وكما حدث عقب قرارات رفع أسعار الوقود خلال الفترة الماضية؛ يتوقع أن تؤدي الزيادة المرتقبة بأسعار الوقود لارتفاعات جديدة بأسعار مختلف السلع والخدمات بما يفاقم تكاليف المعيشة على المواطنين.

٤-الأوضاع الاجتماعية.. انتشار الأمية نموذجًا

يعاني نحو ربع السكان في مصر من انتشار الأمية ضمن الفئة العمرية من ١٠ سنوات فأكثر. وتأتي محافظات الصعيد في مقدمة المحافظات التي تنتشر فيها نسب الأمية؛ حيث جاءت المنيا في المرتبة الأولى بنسبة ٣٧,٢٪ من السكان وتبعتها بني سويف بنسبة ٣٥,٩٪ ثم أسيوط بواقع ٣٤,٦٪، والفيوم بواقع ٣٤٪ وسوهاج بنسبة ٣٣,٦٪. ويمكن اعتبار الأمية من أسباب انتشار الهجرة في مصر نظرًا لما يعانيه الشباب من غير حملة المؤهلات العلمية من محدودية فرص العمل المتاحة وصعوبة تدبير تكاليف المعيشة بما يدفعهم للبحث عن فرص معيشية أفضل في الخارج، ولو عن طريق الهجرة غير القانونية، وهي ظروف يعاني منها أيضًا حملة المؤهلات العلمية لكن بدرجة أقل ممن غيرهم. ولا ينفي ذلك في الوقت ذاته أن بعض حملة المؤهلات العلمية يبحثون عن فرص للهجرة حتى ولو كانت غير رسمية.[٢]

(1) - International Monetary Fund, op.cit, p 60.

(٢) - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصدر سابق، ص ٢٥.

ويوضح الرسم التالي نسب الأمية بمحافظات الجمهورية المختلفة؛ مرتبة وفق معدل الانتشار؛ طبقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

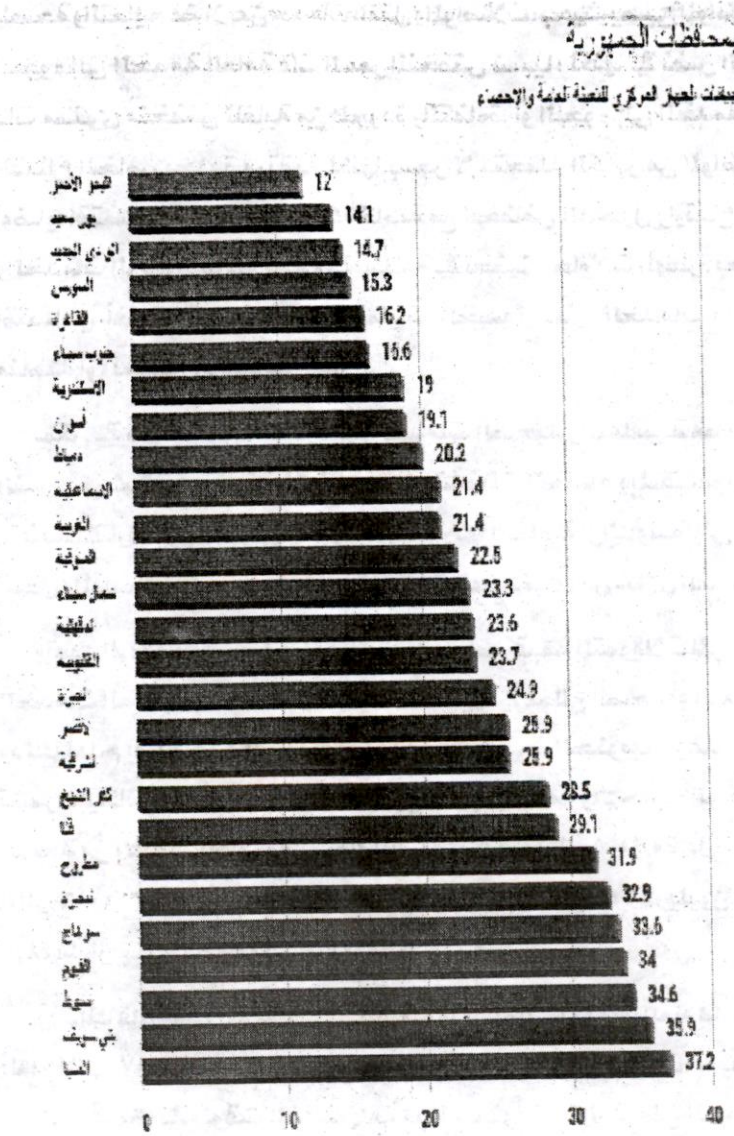

٥-تدني الخدمات العامة:

يأتي تفاقم الظروف المعيشية للمصريين بالتزامن مع حالة من تدني جودة الخدمات العامة المختلفة؛ خاصة تلك التي تقدم من جانب المؤسسات الحكومية مثل الصحة والتعليم فضلًا عن خدمات النقل والمواصلات؛ بحيث يصبح المواطن مخيرًا بين اللجوء إلى الخدمة العامة ذات السعر المنخفض نسبيًا؛ لكنها في نفس الوقت خدمة ذات مستوى منخفض للغاية من الجودة والكفاءة، أو اللجوء إلى الخدمة المقدمة من القطاع الخاص بجودة مرتفعة لكنها بسعر لا يتحمله الكثير من المواطنين؛ في ظل أوضاع اقتصادية لا تسمح بذلك خاصة مع انخفاض الدخول وارتفاع أسعار السلع والخدمات الرئيسية؛ بما يسهم في النهاية في تحفيز محاولات الهجرة بحثًا عن وضع اقتصادي أفضل يسمح بتمويل عمليات الحصول على الخدمات داخليًا بجودة مناسبة أو الحصول عليها في الخارج.

يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى الخدمات الصحية والتعليمية فضلًا عن خدمة النقل؛ حيث يمكن مقارنة الأوضاع في المستشفيات الخاصة والمستشفيات الحكومية وكذلك المقارنة بين المدارس الحكومية ونظيرتها الخاصة أو الدولية؛ إلى جانب وسائل النقل والمواصلات الحكومية ونظيرتها التي يتم تشغيلها من خلال القطاع الخاص.

وتعود الأزمة الرئيسية وراء ذلك إلى انخفاض قيمة التمويلات المرصودة لتمويل الخدمات العامة سواء لتحسين البنية الأساسية في قطاع الصحة أو التعليم أو النقل؛ وذلك لعدم إدراج هذه البنود على جدول الأولويات الحكومية، وعلى سبيل المثال؛ تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى تراجع نصيب الصحة من الإنفاق العام خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٤,٥٪ مقابل ٥٪ خلال العام المالي ٢٠١٦/ ٢٠١٧؛ ليسجل ٥٤,٩ مليار جنيه من إجمالي ١٣٢ تريليون جنيه مقابل ٤٨,٩ مليار جنيه من إجمالي ٩٧٤,٨ مليار جنيه.

وبذلك فإن معدل الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام قد تراجع خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى الوضع الذي كان عليه قبل ١٠ سنوات؛ حيث كان المعدل آنذاك ٤,٤٩٪؛ في الوقت الذي شهدت فيها السنوات التالية على العام المالي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ طفرة في معدل الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ليصل لأعلى

مستوياته خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ بواقع ٥,٣٧٪؛ ليبدا رحلة التراجع بعد ذلك؛ على النحو الذي يوضحه الرسم التالي المقتبس من تقرير مصر في أرقام [١] ٢٠١٨.

نسبة الانفاق العام على الصحة إلى الإنفاق العام للدولة (2008/2009-2017/2018)

Percentage of Expenditure on Health to Public expenditur of the State
(2008/2009 - 2017/2018)

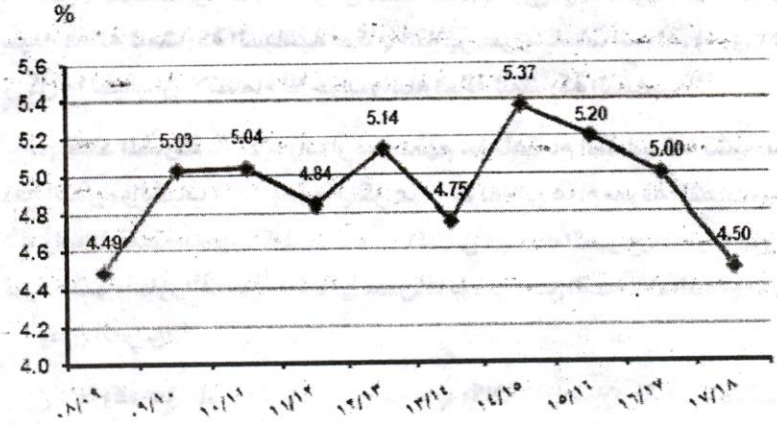

يضاف إلى ذلك أن مخصصات الصحة بالموازنة العامة للدولة لا تزال دون المستوى الذي ينص عليه الدستور المصري والذي ألزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وفي ظل عدم وجود مؤشرات دقيقة بشأن الناتج القومي الإجمالي في مصر؛ يلجأ خبراء الصحة إلى تقييم مخصصات الموازنة على أساس الناتج المحلي الاجمالي. وباحتساب نسبة مخصصات الصحة من الناتج المحلي الاجمالي يتضح أنها لا تتجاوز ١.٢٪؛ خلال العام المالي الجاري ٢٠١٨/ ٢٠١٩؛ رغم زيادتها بواقع ٦,٩ مليار جنيه مقارنة بالعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨؛ فقد بلغت ٦١,٨ مليار جنيه مقابل ٥٤,٩ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٢,٣٪[٢].

- هشاشة فرص المشاركة السياسية

شهدت كافة الاستحقاقات الانتخابية التالية على ثورة الثالث من يوليو ٢٠١٣ انخفاضًا في مستوى المشاركة السياسية على مستوى الترشح والانتخاب؛ وهو ما عبرت عنه كافة التقارير الميدانية التي رصدت الأوضاع باللجان الانتخابية سواء

(١) - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصدر سابق، ١٨٥.
(٢) - انظر: الموازنة العام للدولة عن العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩.

الاستفتاء على الدستور أو الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤ أو انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ أو انتخابات الرئاسة ٢٠١٨؛ وقد قدرت نسب المشاركة بهذه الاستحقاقات على التوالي: ٣٨,٦٪ و٤٧,٤٪[١]، و٢٨,٣٪[٢] و٤١,٠٥٪[٣].

ويمكن عزو هذا العزوف الى ان الشباب لا يشعرون بجدوى أشكال المشاركة السياسية المختلفة في مصر، فأقل من نصف الشباب يرون ان التصويت في الانتخابات وسيلة فعالة للمشاركة السياسية يمكنها التأثير على سياسات الدولة، ويرى ٣ فقط من كل ١٠ شباب ان الانضمام للأحزاب وسيلة فعالة للمشاركة السياسية[٤].

لم تحظ المشاركة في الاحزاب او مساندتهم لها باهتمام الشباب كما تشير نتائج مسح النشء والشباب ٢٠١٤، وهو ما يمكن عزوه جزئيا الى عدم معرفة الشباب ببرامج الاحزاب المختلفة بصورة كافية، كما ان ٤٢٪ من الشباب المصريين غير راضين عن طريقة نمو وتطور الديموقراطية في مصر كما يوضح مسح التحولات الديموقراطية في الوطن العربي[٥].

إن العزوف عن المشاركة السياسية للشباب وكافة المواطنين، في أبعاده الفكرية والاجتماعية، يعود في نظر العديد من الباحثين، إلى ضعف الأداء السياسي للأحزاب، المتمثل في لا ديمقراطية الكثير منها، وفيما تستند عليه في تنظيماتها من منطق إقصاء الكفاءات والاعتماد على زعامات هرمة تقليدية، لا تمثل من حيث خصائصها الفكرية، والنفسية الاجتماعية، ما تعنيه الزعامة في مفاهيم العلوم الاجتماعية، فهي على المستوى التربوي والاجتماعي لا تمثل زعامات سياسية، يمكن للمواطنين وللشباب خاصة أن يتخذوا منها مرجعية فكرية، وهي لا تملك مقومات الزعامة في أبعادها القيادية والثقافية، بقدر ما تملك سلطات إدارية توفر لها مواقع بيروقراطية.

الأحزاب تعلن عن رغبتها في ضم الشباب إلى صفوفها في حين لا تقدم - معظمها - لهم خطابًا فكريًا أو حتى لا تخصص لهم أي منصب داخل المكاتب التنفيذية وسلطة القرار المتفرعة عنه، مما يوحي أن الأحزاب تريد الشباب فقط من أجل رفع عدد

(1) https://www.almasryalyoum.com/news/details/828477
(2) http://www.aswatmasriya.com/news/details/24175
(3) https://www.elections.eg/results-2018

(٤) - ماجد عثمان وحنان جرجس، نحو مشاركة فعالة للشباب، ص٢
https://www.popcouncil.org/uploads/pdfs/2016PGY_SYPE-CivicBrief_ar.pdf

(٥) - المرجع السابق، ص٢.

المنخرطين ليس إلا، حيث لا نعثر على أي شاب دون الخامسة والعشرين داخل المكتب التنفيذي لأي حزب، وهذه بالطبع رغبة بعض الأحزاب الذين يحاولون إبعاد أي شاب عن مركز القيادة فيه.

لذلك فإن عزوف المواطنين عامة، والشباب خاصة، عن المشاركة في العمل السياسي، وفي الانخراط بالأحزاب السياسية، لا يعني فقط رفضهم للنهج الذي تتخذه هذه الأحزاب للاستقطاب والتأطير، ولكنه أيضا يعني رفضهم أن يكونوا مجرد أصوات توظف في الانتخابات أو من أجل تحقيق مصالح ليس مضمونا أن تكون من صميم مصالحهم أو مصالح مجتمعهم، بل قد تكون مصالح أخرى يُوظفون لتحقيقها، بل قد تكون هذه المصالح ضد الأفكار التي يحملونها عن الديمقراطية والحوكمة والشفافية، وعن المشاركة في تدبير الشأن العام.

إضافة الي وجود عدد من القيود القانونية التي تحظر ممارسة السياسة في الجامعات ومقار العمل، وضعف قنوات الاتصال بين الشباب والابتعاد عن ممارسة السياسة خوفا من الملاحقات الأمنية[1].

إن هذه الأجواء المقيدة للمجال العام ولفرص المشاركة السياسية تقلل من إمكانيات التغيير؛ على نحو يدفع في نهاية المطاف إلى تشجيع هجرة الشباب سواء بطريقة شرعية أو بطريقة غير شرعية.

وبناءً على ما سبق؛ تسعى الدراسة خلال محورها الثالث والخاص بتطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر لبحث كيفية تأثير هذا السياق الدافع على تدفقات الهجرة غير الشرعية خلال الفترة الماضية.

ثالثًا: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر

تشير الإحصاءات إلى أن معدلات الهجرة من مصر تفوق معدلات الهجرة إليها، ويتسع الفارق بين المعدلين مع مرور الوقت؛ فخلال الفترة من ١٩٩٠- ١٩٩٥ كان صافي معدل الهجرة الدولية في مصر -٠,٢٪ لكنه ارتفع خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٣ إلى ٠,٥٪. وبالنسبة للهجرة غير القانونية؛ فإنها برزت إلى دائرة الاهتمام؛ مع تكرار عمليات الترحيل للمصريين الذين دخلوا بعض الدول بطرق غير رسمية مثل: ليبيا وإيطاليا ومالطا واليونان[2]. ومع ذلك؛ لا توجد تقديرات أو إحصاءات بشأن أعداد

(١) -مختار شعيب، أي مصر نريدها، كراسات مصرية، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، ٢٠١٢. ص ص٢٨-٢٩.

(٢) - نسرين البغدادي (الإشراف العام)، سميحة نصر (الإشراف التنفيذي)، بحث الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري، ملخص تنفيذي أولي، المجلس القومي لحقوق الإنسان والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، القاهرة، ٢٠١٥ ص ص٩-١١.

المهاجرين غير القانونيين من مصر، لكن يمكن الحديث من واقع الدراسات والتقارير سواء الرسمية أو غير الرسمية عن اتجاهات عامة تتعلق بالمحافظات والقرى الأكثر تصديرًا للمهاجرين غير القانونيين، ودول المقصد، والمخاطر التي يتعرضون لها، فضلًا عن التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية في خلق هذه الهجرات.

فيما يتعلق بالمحافظات الأكثر تصديرًا للهجرة: ففي الوجه البحري يمكن الإشارة إلى: الشرقية والدقهلية والقليوبية والمنوفية والغربية والبحيرة وكفر الشيخ، أما في الوجه القبلي: فإن الظاهرة تتضح أكثر في محافظات ثلاث وهي: الفيوم وأسيوط والأقصر. وتبرز الظاهرة بشكل كبير في الكثير من القرى ومنها: ميت جابر وميت سهيل: بالشرقية، ونبروه وبساط كريم الدين وميت الكرماء بالدقهلية، وكفر الجمال بالقليوبية، وزنارة بالمنوفية، وكفر كلا الباب وديلشان وبنا أبو صير بالغربية، وكوم زمران والعيون في البحيرة وبرج مغيزل والبرلس والجزيرة الخضراء في كفر الشيخ وقرية تطون بالفيوم، وأبنوب بأسيوط والضبعية في الأقصر[1].

ويوضح الرسم التالي خريطة بمحافظات الجمهورية الأكثر تصديرًا للمهاجرين غير الشرعيين في مصر فضلًا عن محافظات الخروج والعبور التي استخدمها المهربون لتسيير رحلاتهم إلى أوروبا.

المحافظات الاكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية

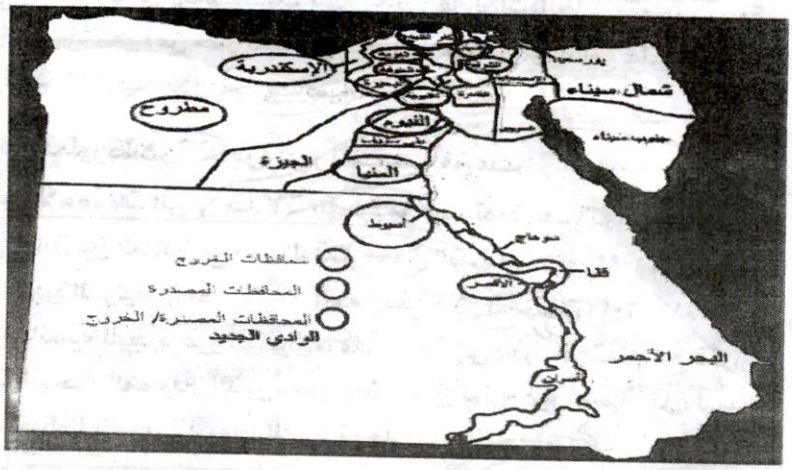

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية ٢٠١٦-٢٠٣٦[2]

(١) - المصدر السابق، ص ٥.
(٢) - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية ٢٠١٦-٢٠٣٦.

بالنسبة لدول المقصد للمهاجرين المصريين: فيأتي في مقدمتها: إيطاليا ومالطا واليونان؛ حيث جاء المصريون في المرتبة السابعة بين المهاجرين غير القانونيين القادمين إلى إيطاليا خلال الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥، كما احتلوا المرتبة العاشرة بالنسبة إلى مالطا في ٢٠١٤، والحادية عشر بالنسبة لليونان خلال العام ذاته. وشملت دول المقصد للمهاجرين المصريين غير القانونيين كل من تركيا وقبرص وفرنسا وأيرلندا وانجلترا بالإضافة إلى جنوب أفريقيا واسرائيل وأوكرانيا وروسيا وألمانيا؛ وفقًا للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية[١].

وبالنسبة لمسارات الهجرة غير القانونية من مصر: فقد رصدت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية مسارين؛ الأول بحري عبر القوارب من الشواطئ المصرية وحتى موانئ دول المقصد، والثاني بري عبر الأراضي الليبية[٢]، وإن كانت التصريحات الرسمية تشير إلى تراجع أهمية المسار البحري مع تشديد إجراءات الرقابة في مصر خلال العامين الماضيين؛ بشكل عزز من مكانة المسار البري عبر ليبيا؛ **حيث تعتبر الأراضي الليبية البوابة الرئيسية لشبكات تهريب المهاجرين المصريين؛** نظرًا لتردي الأوضاع الأمنية بشكل كبير في ظل الصراعات الدائرة بين الفصائل المسلحة بليبيا، ونظرًا لقرب السواحل الليبية من السواحل الإيطالية؛ بما يسهل عمليات التهريب عبر البحر المتوسط؛ فضلًا عن طول الحدود بين مصر وليبيا؛ بما يؤدي إليه من ضعف التواجد الأمني ومن ثم سهولة عبور الحدود من قبل المهاجرين ومهربيهم؛ الذين يلجأون كثيرًا إلى تزوير الأوراق والوثائق المتعلقة بالمهاجرين.

ولا يمثل تهريب المهاجرين غير القانونيين من مصر عبر البوابة الليبية حالات فردية، كما أن عمليات التهريب لا تتم بعشوائية؛ بل عبر شبكات منظمة للتهريب عبر الحدود؛ لذا؛ يلاحظ من تفاصيل بيانات وتقارير وأخبار إيقاف مهربي المهاجرين من مصر أنهم ينتمون لجنسيات متعددة؛ فبعضهم مصريون وبعضهم ليبيون كما يحمل غيرهم جنسيات أخرى[٣].

(١) - نسرين البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١-١٥.
(٢) - المصدر السابق، ص ص ١٥-١٧.
(٣) - راجع على سبيل المثال مجموعة من الأخبار عبر الروابط التالية:
https://www.vetogate.com/3075498
https://www.dostor.org/2251968

ولا توجد إحصاءات رسمية عن أعداد الضحايا بين المهاجرين غير القانونيين من مصر؛ وذلك لعدة أسباب من أهمها: عدم حمل المهاجرين لوثائق رسمية تثبت هويتهم في كثير من الحالات، وعدم إبلاغ أسر الضحايا عنهم وغيرها من الأسباب[١]. ومع ذلك؛ نشرت العديد من البيانات والتقارير عن تعرض الكثير من المهاجرين لمخاطر الموت أو الغرق أو الاعتداء من جانب المهربين أو الاعتقال وغيرها. ومن ذلك على سبيل المثال: إعلان السلطات الليبية: خلال يوليو ٢٠١٨: القبض على ٥٩ مهاجرًا مصريًا: عبروا الحدود بغير الطرق القانونية. ووفق تفاصيل الخبر؛ فإن خروج هؤلاء المهاجرين من مصر؛ تم عبر شبكة تهريب عابرة للحدود؛ إذ تم في السياق ذاته القبض على ٣ مهربين للبشر يحملون الجنسية الليبية[٢]. وبداية يوليو ٢٠١٨: أعلن الهلال الأحمر الليبي العثور على جثامين ٤٨ مهاجرًا غير قانوني مصري[٣]، كما تعرض نحو ١٨ مهاجرًا للاحتجاز من قبل مهربيهم منتصف الشهر ذاته[٤].

ويكشف ذلك عن حجم المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون المصريون في طريقهم للعمل في الخارج سواء في ليبيا أو في أوروبا. وتتعدد المخاطر التي قد يتعرض لها المهاجرون بشكل عام؛ سواء تعلقت بإلقاء القبض عليهم أو تخلي مهربيهم عنهم، أو اعتداء المهربين أنفسهم على المهاجرين أو تعرضهم لمخاطر الغرق في البحر المتوسط، أو حتى الموت بالشاحنات اثناء عمليات التهريب داخل أوروبا. ولا يتعلق الأمر بالمصريين فقط بل بالمهاجرين بشكل عام[٥].

رابعًا: الهجرة غير الشرعية في مصر.. بين الاقتصادي والسياسي

إن السؤال الأكثر أهمية في هذا الصدد هو «هل توجد علاقة بين نمو تدفقات الهجرة من مصر وبروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بعض المحافظات والقرى من جهة والأسباب والدوافع التي تمت الإشارة اليها كعوامل منشئة لهذه التدفقات من جهة ثانية؛ سواء كانت هذه الأسباب اقتصادية أو سياسية؟

(١) نسرين البغدادي، مصدر سابق، ص ١٢.

(٢) - محمد عمر، السلطات الليبية تقبض على ٥٩ مهاجرًا مصريًا و٣ من مهربي البشر، متاح على: https://www.dostor.org/2251968، ٢٠١٨/٧/١٦، الاطلاع، ٢٠١٨/٩/٤.

(٣) - رامي فايز، بالصور.. ليبيا تكشف تفاصيل العثور على جثث ٤٨ مصريًا بالصحراء، متاح على: https://www.vetogate.com/2782124، ٢٠١٧/٧/٨، اطلاع ٢٠١٨/٩/٤.

(٤) - بوابة فيتو، مصدر أمني: مسلحون يحتجزون ١٨ مصريا في ليبيا، متاح على: https://www.vetogate.com/2791633، ٢٠١٧/٧/١٥، اطلاع ٢٠١٨/٩/٤.

(٥) - بوابة فيتو، جيش النيجر ينقذ ٢٤ مهاجرا في قلب الصحراء قبل وصولهم إلى ليبيا، متاح على: https://www.vetogate.com/2767218، ٢٠١٧/٦/٢٦، اطلاع ٢٠١٨/٩/٤.

وللإجابة عن هذا السؤال؛ ستحاول الدراسة المقارنة بين الاتجاهات العامة المتعلقة بمؤشرات معايش المصريين من جهة والتي سبق استعراض أهم ملامحها وبين الاتجاهات العامة المتعلقة بالمحافظات الأكثر تصديرًا للهجرة من جهة ثانية، مع العلم أنه لا توجد إحصاءات دقيقة بشأن أعداد المهاجرين من كل محافظة؛ ومن ثم سيتم الاعتماد على الاتجاهات العامة التي رصدتها اللجنة الوطنية التنسيقية لمواجهة ومنع الهجرة غير الشرعية، كما ستستفيد الدراسة بالنتائج التي قدمتها اللجنة بشأن الأوضاع المعيشية والخدمية في المحافظات والقرى الأكثر تصديرًا للمهاجرين غير القانونيين؛ انتهاءً ببعض التعليقات التي تحاول فهم تأثير الأوضاع السياسية على تدفقات الهجرة من مصر إلى الخارج. وفي هذا الصدد يمكن رصد الملاحظات التالية:

• تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع مؤشرات الفقر في مصر بشكل عام إلى نحو ٢٧,٨٪ خلال ٢٠١٥ مقابل ١٦,٧٪ خلال ١٩٩٩؛ أي إن ظاهرة الفقر قد امتدت لتشمل نحو ١٠٪ من السكان. في الوقت ذاته تشير تقديرات اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية إلى أن صافي الهجرة الدولية في مصر قد تضاعف منذ منتصف التسعينيات وحتى منتصف العقد الحالي.

• توضيح بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن المناطق الريفية هي الأكثر معاناة من ظاهرة الفقر؛ حيث تصل النسبة على سبيل المثال في ريف الوجه القبلي إلى ٥٦,٧٪ من السكان فيما تصل إلى النسبة ٢٧,٤٪ بحضر الوجه القبلي، وسجلت نسبة الفقراء ١٩,٧٪ من السكان في ريف الوجه البحري، وهي معدلات تتجاوز بشكل كبير المحافظات الحضرية التي بلغت نسبة الفقر بها ١٥,١٪ من السكان؛ وإن كان حضر الوجه البحري أقل من هذا المعدل إذ بلغت نسبة الفقر به ٩,٧٪. وعلى مستوى المحافظات الأكثر تصديرًا للمهاجرين غير القانونيين؛ فإن اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية؛ قد رصدت في المقام الأول عدة محافظات ريفية؛ سواء في الوجه البحري أو الوجه القبلي؛ مع عدم الإشارة إلى المحافظات الحضرية؛ ففي الوجه البحري؛ جاءت كل من الشرقية والدقهلية والقليوبية والمنوفية والغربية والبحيرة وكفر الشيخ، أما في الوجه القبلي؛ فقد جاءت كل من: الفيوم وأسيوط والأقصر.

ولا ينفي ذلك بالضرورة إقدام سكان من المحافظات الحضرية على الهجرة؛ ولكنه يعني أنه في حالة وجود الظاهرة بهذه المحافظات فإن معدلاتها أقل من المحافظات الريفية التي رصدتها اللجنة الوطنية.

ولا يختلف الأمر كثيرًا عند محاولة إيجاد علاقة بين المحافظات الأكثر تصديرًا للمهاجرين غير الشرعيين من جهة وبين معدلات إنفاق الأسر بأقاليم الجمهورية المختلفة؛ فكما سبقت الإشارة تعتبر المحافظات الحضرية الأعلى إنفاقًا بواقع ٤٠,٨ ألف جنيه بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي مقابل ٢٩,٨ ألف في الريف، وبواقع ٤٢,٥ ألف جنيه بمؤشر الإنفاق الكلي مقابل ٣١,٨ ألف جنيه بالريف. وكما سبقت الإشارة أيضًا سجل متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسرة ١٠,٢ ألف جنيه في الحضر و٦,٦ ألف جنيه في الريف. ويقدر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي السنوي للأسرة بـ ١٠,٦ ألف جنيه في الحضر مقابل ٧,١ ألف جنيه بالريف.

وتوضح المؤشرات السابقة وجود علاقة وثيقة بين معدلات الفقر وما يرتبط بها من معدلات إنفاق الأسر والأفراد من جهة، ومعدلات الهجرة غير القانونية من جهة أخرى؛ الأمر الذي يمكن إثباته بمؤشرات عامة على النحو السابق؛ إذ إن افتقاد البيانات عن عدد المهاجرين من كل محافظة يجعل من الصعب القيام بهذه الخطوة بطريقة كمية تقوم على تحليل البيانات وإقامة علاقات دقيقة بين المتغيرين.

ويمكن الاستدلال على هذه النتائج أيضًا بما توصلت به دراسة ميدانية للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، والتي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

• إن غالبية المحافظات والقرى الأكثر تصديرًا للمهاجرين غير الشرعيين تتسم بأنها ذات طابع زراعي[1]. ومعنى ذلك؛ أن هذه المحافظات تفتقد فرص التشغيل خارج قطاع الزراعة سواء في المصانع أو التجارة؛ في الوقت الذي يعاني منه القطاع من ظروف بالغة السوء؛ فاقمت الأوضاع المعيشية للأسر الريفية وأفرادها؛ نتيجة الزيادات الكبيرة في أسعار الأسمدة والبذور والوقود وغيرها؛ بالإضافة إلى تآكل الرقعة الزراعية؛ بما يترتب عليه من محاولات البحث عن فرص معيشية أفضل سواء في الحضر أو الخارج، سواء تمت الهجرة للخارج بصفة قانونية أو بصفة غير قانونية.

(١) - راجع: نسرين البغدادي، مصدر سابق، ص ص ١٣- ١٨.

في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة؛ فإن مجموعة أخرى من القرى المنتمية إلى المناطق الريفية ذات معدلات الفقر الأعلى والإنفاق الأقل؛ تعمل في مجال صناعة وساطة وسمسرة الهجرة؛ وفق ما تشير إليه دراسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية. وتشير الدراسة أيضًا إلى معاناة كثير من القرى الأكثر تصديرًا للمهاجرين غير القانونيين من الازدحام وقلة مرافق المياه الصالحة للشرب وكذلك خدمات الصرف الصحي.

وتعاني غالبية القرى الأكثر تصديرًا للهجرة غير الشرعية من تدني الخدمات الصحية؛ إذ لا تتوافر بها سوى وحدات صحية محدودة الإمكانيات، وإذا توافرت المستشفيات ببعضها؛ ففي الغالب تنقصها الموارد البشرية أو الأجهزة الطبية أو الأدوية؛ لذا لا يعتمد عليها السكان للحصول على احتياجاتهم الطبية والعلاجية؛ لاجئين إلى القطاع الخاص أو التعاوني؛ بما يفاقم من تكاليف العلاج ومن ثم المعيشة بشكل عام.

• بالنسبة للخدمات التعليمية والتثقيفية؛ أشارت دراسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية إلى أن القرى الأكثر تصديرًا للهجرة غير القانونية-والتي أجريت عليها الدراسة- تتوافر بها مدرسة للتعليم الابتدائي، فيما تتوافر مدارس إعدادية بنصف القرى، فيما يندر وجود مدارس ثانوية بهذه القرى. وإن وجدت مدرسة ثانوية؛ فلا يجتمع التعليم الثانوي العام بالتعليم الفني والأزهري. وأشارت الدراسة إلى وجود مركز شباب بكافة القرى التي شملتها الدراسة؛ لكنها لا تقوم بدورها التثقيفي والتوعوي المنوط بها، فضلًا عن افتقاد هذه القرى لممارسة الرياضة والترفيه والرحلات. وفي ظل تدني مستويات التعليم بهذه القرى وانتشار الأمية؛ تشير الدراسة إلى أن المتسربين من التعليم هم أكثر الفئات المرشحة لخوض تجربة الهجرة غير الشرعية.

• وعلى مستوى الطرق؛ فإنها متدنية للغاية من حيث الجودة والصلاحية للاستخدام بالقرى الأكثر تصديرًا للمهاجرين غير القانونيين؛ بما يفاقم من الأعباء التي يتحملها السكان للانتقال إلى اماكن العمل والدراسة؛ وإن كانت الدراسة تشير إلى أن الأمر مختلف بصعيد مصر. وينطبق هذا الأمر على كثير من الطرق في مصر بشكل عام؛ حتى الطرق الرئيسية الرابطة بين المحافظات.

لم تتجاهل دراسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية؛ إذ تشير إلى أن الحاصلين على شهادات علمية مرشحون أيضًا لخوض تجربة الهجرة غير القانونية؛ هربًا من البطالة التي يعانون منها رغم امتلاك كثير منهم مهارات استخدام الكمبيوتر واتقان لغات أجنبية. وتشير الدراسة إلى أن الذين أقدموا عن الهجرة بالقرى الأكثر إما أنهم كانوا يعملون بمهن غير رسمية قبل الهجرة أو أنهم لا يجدون أعمالًا مناسبة أو أنهم أحبطوا عن البحث عن عمل.

وبالنسبة لتأثير الأوضاع السياسية في مصر على تدفقات الهجرة غير الشرعية للمصريين؛ يمكن القول أن الوقوف على هذا الأمر يواجه صعوبات وتحديات تجعله شبه مستحيل؛ نظرًا لعدم وجود إحصاءات دقيقة عن الهجرة لأسباب سياسية من مصر؛ فضلًا عن أن إحصاءات الهجرة غير الشرعية بشكل عام في مصر غير دقيقة إلى حد ما؛ نظرًا لأنها تتم في سرية، كما أنها في الغالب تصدر عن جهات رسمية؛ ومن ثم ففي حالة وجود الهجرات السياسية من مصر؛ فإن هذه الجهات ستميل في الغالب إلى تجاهلها. أضف إلى ذلك صعوبة الوصول إلى المهاجرين لأسباب سياسية من مصر؛ نظرًا لأن غالبيتهم يعيش في ظروف تتسم إلى حد ما بالسرية، فضلًا عن أنه لا يفصح في الغالب عن أسباب خروجه حتى لا يتعرض لمضايقات أو ملاحقات.

لكن؛ لا يمكن تجاهل تأثير هذه الأوضاع بشكل كبير؛ خاصة مع ما ينشر كثيرًا عن هجرة كثير من المصريين لأسباب سياسية؛ سواء هاجروا بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية، حيث خرج بعضهم هروبًا من أحكام سياسية صادرة بحقهم أو مخاوف من التوقيف وغيرها من الأسباب. ويبرز هذا الأمر بشدة بالنظر إلى رموز من المعارضين المتواجدين بالخارج، والذين تحاول السلطات تعقبهم من خلال الشرطة الدولية المعروفة بالانتربول، وهو أمر أثير في الإعلام كثيرًا خلال الفترة الماضية. ويتضح هذا الأمر كثيرًا بالنسبة لرموز المعارضة والإعلام؛ لكن ولا شك يخفى بالنسبة لكثير من المهاجرين العاديين الذين لا يتصدرون المشهد؛ لكنهم خرجوا مضطرين.

أضف إلى ذلك أنه كثيرًا ما تتداخل أسباب الهجرة بين عوامل اقتصادية وسياسية في مصر؛ وهذا أمر يمكن ملاحظته بالنظر إلى كثير من الكتابات والتدوينات على وسائل التواصل الاجتماعي إذ لا تخلو النقاشات من أحاديث عن الرغبة في الهجرة لتحقيق مستوى مناسب للمعيشة والخروج من دائرة الفقر والبطالة؛ فضلًا عن التمتع بالحريات والحقوق المتاحة في الخارج حتى لغير المواطنين الأصليين بالدول الأجنبية خاصة في أوروبا واستراليا والولايات المتحدة.

هذا الحديث ليس قاصرًا على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وانما يمتد إلى أرض الواقع في النقاشات داخل المواصلات والأماكن والطرق العامة؛ فضلًا عن الطوابير الطويلة أمام السفارات والقنصليات لإنهاء إجراءات السفر؛ بشكل يستدعى الأسى على حال آلاف الشباب الذين يفتقدهم الوطن بشكل دائم، وعلى نحو يستنزف موارده، ويقلل من إمكانيات النهوض والتنمية. بما يؤدي لاستمرار التبعية للخارج واستمرار الحاجة للمساعدات والمعونات.

وعند الرغبة في الترجيح بين العوامل السياسية والاقتصادية في حسم قرارات هجرة المصريين بغير الطرق القانونية؛ فإن البيانات الرسمية ترجح كفة الجانب الاقتصادي على حساب السياسي؛ فتشير بيانات المسح القومي للهجرة إلى نتائج استطلاع للرأي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول أسباب الهجرة؛ حيث توضح أن ٣٤,٣٪ قرروا الهجرة لتحسين مستوى المعيشة، وأن ٢٥,٢٪ منهم هاجروا بسبب عدم رضائهم عن الدخول في مصر وأن ١١,٥٪ منهم قد هاجروا بسبب عدم حصولهم على عمل قبل الهجرة، فيما هاجر ٩,٢٪ للزواج أو اللحاق بالزوج فيما هاجر ٦,٦٪ بسبب أفضلية فرص العمل في الخارج مقارنة بمصر.

وقرر ٦٪ من المشاركين في الاستطلاع أن الأجور المرتفعة في الخارج هي السبب وراء قرار الهجرة، فيما أرجع ٣,٤٪ منهم قرار الهجرة إلى عدم رضائهم عن عوائد العمل في مصر؛ فيما وقف لم شمل الأسرة وراء ٠,٩٪ من قرارات هجرة المشاركين في الاستطلاع ، وهاجر ٠,٣٪ لأغراض تعليمية؛ فيما أرجع ٢,٦٪ قرارات الهجرة إلى أسباب أخرى غير المذكورة[1].

ولا يمكن قصر دوافع الهجرة من مصر على هذه العوامل فقط؛ فالبطالة والفقر وغياب العدالة الاجتماعية وانعدام الأمل وغياب الأمن بمعناه الشامل؛ هي بمثابة عوامل طاردة للمهاجرين من مصر؛ لكن في الوقت ذاته تمارس مجموعة أخرى من العوامل تأثيراتها في خلق تدفقات الهجرة من مصر بغير الطرق القانونية وهي تتعلق بعوامل الجذب في الخارج سواء إلى دول مجاورة كليبيا أو غيرها أو إلى دول أوروبية؛ حيث ارتفاع الأجور حتى للمهاجرين العاملين في هذه الدول بغير صفة قانونية؛

(1) - Farid, S., Nour El-Deen, A., & El-Batrawy, R., edsm Egypt Household International Migration Survey 2013: Volume I: Determinants and Consequences of International Migration, Cairo, Egypt,Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2016, p 44

فضلاً عن المناخ العام الذي تسوده الحريات؛ حتى ولو ظهرت ممارسات سلبية خلال الفترة الماضية نتيجة صعود اليمين المتطرف ومخاوف تأثر الهوية العامة للمجتمعات المستقبلة؛ سواء كانت تلك المخاوف حقيقية أو مدعاة.

يضاف إلى ذلك حاجة العديد من الاقتصادات الأوروبية لتدفقات الأيدي العاملة من الخارج؛ لمعالجة التداعيات السلبية الناجمة عن الأزمة الديمغرافية وعدم قدرة بعض المجتمعات على تغطية العجز بالأيدي العاملة.

ومن المهم الإشارة إلى أن مصر؛ كما أنها مصدر للهجرة غير الشرعية فإنها في الوقت ذاته ممر لمهاجرين غير مصريين يسعون للوصول إلى دول أخرى بغير الطرق الشرعية. وفي هذا الصدد شهدت مصر هجرات كبيرة للاجئين المتواجدين بها خاصة من السوريين بعد ٣ يوليو ٢٠١٣ بسبب التحولات التي شهدتها السياسة المصرية بشأن الملف السوري عامة وملف اللاجئين السوريين في مصر خاصة؛ حيث التراجع عن سياسة دخول السوريين بدون تأشيرات مع اشتراط حصولهم على موافقة أمنية، والخطاب التحريضي ضد السوريين من جانب وسائل الإعلام فضلاً عن محدودية المساعدات المقدمة للاجئين ومن ثم يعتمدون على الأعمال الخاصة لتدبير معايشهم في ظل صعوبات الحصول على فرصة عمل(١).

ويوضح الرسم التالي تطور أعداد اللاجئين في مصر منذ ٢٠١٥ وحتى يوليو ٢٠١٧.

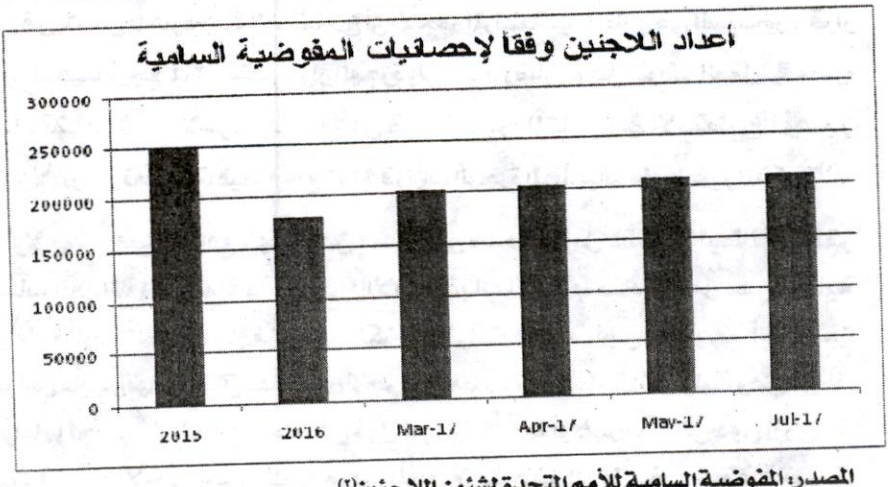

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين(٢)

(١) - أحمد شوقي، الاقتصاد السياسي الدولي للسياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير القانونية (٢٠١٤-٢٠١٥) (دراسة من منظور نقدي)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٨.

(٢) قضايا-عربية-كيف-تؤثر-قضايا-اللجوء-والهجرة https://elbadil-pss.org/، ٤/١٠/٢٠١٧.

وإذا كانت مجموعة العوامل السياسية المؤثرة في تدفقات الهجرة غير الشرعية والقانونية من مصر غير واضحة أو يصعب قياس تأثيرها على نحو دقيق بالنسبة للمهاجرين المصريين؛ فإنها تبرز بشكل كبير في حالة المهاجرين غير المصريين؛ خاصة السوريين الذين لجأوا إليها بسبب تطورات الثورة السورية وهربًا من المخاطر التي تنتهك حياة السوريين؛ لكن جانبًا كبيرًا منهم اضطر للهجرة من مصر مرة أخرى إلى أوروبا وغيرها من دول المقصد بسبب التحولات السياسية في مصر.

ختامًا؛ فقد تناولت الدراسة عبر محاورها الخمسة السابقة بالرصد والتحليل العديد من الجوانب المتعلقة بطبيعة البيئة والسياق الذي تنطلق منه رحلات الهجرة غير القانونية إلى خارج مصر سواء تعلق الأمر بهجرة المصريين؛ على نحو يؤكد أهمية البعد الاقتصادي في حسم قرارات الهجرة ولا ينفي بالضرورة أهمية البعد السياسي، أو تعلق الأمر بهجرة غير المصريين؛ على نحو يبرز فيه وزن البعد السياسي في حسم هذه القرارات بشكل واضح؛ على نحو يستدعي الحديث عن سياسات الهجرة في مصر؛ بأبعادها السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية وغيرها.

خامساً : تداعيات الهجرة غير الشرعية من مصر

تتراوح الأطر النظرية لدراسة تداعيات الهجرة على بلدان المنشأ بين اتجاهين؛ يبدوان متناقضين؛ وإن كانا يجتمعان في الغالب على أرض الواقع؛ الاتجاه الأول هو الرؤية التفاؤلية بشأن تبعات الهجرة على بلدان المصدر، والاتجاه الآخر هو الرؤية التشاؤمية بشأن تداعيات الهجرة على هذه البلدان، بغض النظر إذا كانت الهجرة قانونية أو غير قانونية. وتعتمد الدراسة في هذا الصدد على إطار نظري قدمته إحدى الرسائل العلمية التي نوقشت بجامعة جزائرية، حيث رصدت أبرز النماذج النظرية لدراسة تداعيات الهجرة على بلدان المصدر[1]؛ على أن يتم لاحقًا محاولة اختبار مدى صدق هذه النماذج بالنسبة للحالة المصرية. ومن بين النماذج التي أشارت إليها الدراسة:

١ - نموذج التقارب الكلاسيكي:

وفق هذا النموذج؛ فإن الهجرة تؤدي إلى تقارب الأجور بين البلدان والتخصيص الأمثل للموارد؛ حيث ينتقل الأفراد من البلدان ذات الدخول المنخفضة وذات الكثافة

(١) - بلميمون عبد النور، تحديات الهجرة جنوب شمال؛ أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، الجزائر، تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، ٢٠١٤-٢٠١٥.

السكانية المرتفعة إلى بلدان ذات دخول مرتفعة وذات كثافة سكانية منخفضة؛ ومن ثم يقل معروض الأيدي العاملة في الفئة الأولى فترتفع الدخول في حين يزداد المعروض في الفئة الأخيرة بما يؤدي لتراجع الدخول ومن ثم إحداث توازن في الدخول بين دول العالم المختلفة؛ ومن ثم فإن الهجرة تلعب دورًا مهمًا في تنمية بلدان المصدر. وفي الوقت الذي يسعى اصحاب رؤوس الأموال الوفيرة في الدول الغنية لاستثمارها في الدول الفقيرة لتعظيم الأرباح[١].

لكن هذا الطرح ليس صحيحًا من جميع جوانبه؛ فلا زالت تدفقات الهجرة مستمرة من دول الجنوب إلى الشمال دون أن تحقق الأولى نهضة ملموسة باستثناءات محدودة؛ كما أن رؤوس الأموال تتوجه لقطاعات تدر أرباحًا سريعة مثل أسواق المال والخدمات بحيث يسهل على أصحابها نقلها سريعًا عند الحاجة؛ وهو ما يعوق عملية التنمية الحقيقية للاقتصادات الفقيرة؛ فضلًا عن أن فجوة الدخول لا زالت مرتفعة للغاية بين دول الشمال ودول الجنوب وبين دول الجنوب ذاتها.

ومع ذلك يبقى مهمًا الإشارة إلى أن بعض الدول التي كانت مصدرًا للمهاجرين قد تمكنت من تحقيق طفرة اقتصادية وتصنيعية وتكنولوجية عبر الخبرات المهاجرة مثل الصين. لكن ذلك كان مصحوبًا بمشروع نهضوي تبناه النظام السياسي الذي سعى للخروج من الهيمنة الاقتصادية الغربية[٢].

٢ - نموذج الاستدراك التنموي:

يعتبر هذا النموذج أن الهجرة تعد إحدى أدوات تحقيق عملية التنمية والتحديث في البلدان الفقيرة، وفي نفس الوقت أحد مظاهر هذه العملية؛ فهي أداة من حيث نقل الخبرات والتكنولوجيا مع العائدين من الهجرة، وهي مظهر لها باعتبار أن عملية التحديث تمر بمراحل متعاقبة؛ تنتج بعضها وفرًا في الأيدي العاملة التي تهاجر إلى الدول ذات الدخول المرتفعة والكثافة السكانية المنخفضة؛ خاصة عند التحول من مجتمع زراعي كثيف التشغيل إلى مجتمع تصنيعي؛ خاصة في حالة الاعتماد الكثيف على التكنولوجيا الحديثة[٣].

---

(١) - المصدر السابق، ص ص ٨٣، ٨٤.

(٢) - مجدة إمام، آثار الهجرة الدولية على رأس المال البشري في البلدان المرسلة للعمالة: مصر نموذجًا .. منظمة العمل العربية، ص ص ١١-١٥، متاح على: alolabor.org/wp-content/uploads/٢٠١٢/١١/٤_Magdat_Emam.pdf.

(٣) - بلميمون عبد النور، مصدر سابق، ص ص ٨٤-٨٦.

وحول تأثير سياسات التحول الصناعي على الهجرة من البلدان النامية انظر: ساسكيا ساسن، مصدر سابق.

٣ - نظرية التبعية:

ترى ان الرأسمالية الغربية هي أهم أسباب الهجرة من خلال تحويل المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات تصنيعية تخدم أغراض تعزيز الربح للرأسماليين؛ ومن ثم عدم قدرة الأشكال الاقتصادية الجديدة على استيعاب الأيدي العاملة ومن ثم هجرتهم إلى الدول الصناعية التي تستوعبهم في اقتصاداتها. وبشأن تبعات ذلك؛ فإن منظري التبعية يرون أن الدول الرأسمالية تزداد ثراءً عبر استغلال الموارد البشرية والطبيعية للبلدان الفقيرة في حين تعجز الأخيرة عن تحقيق التنمية لتظل في دائرة الفقر. ويرون أن الدول الصناعية تعتمد على تدفقات الأيدي العاملة غير الماهرة لتغطية العجز الديمغرافي والعجز بالأيدي العاملة الناتج عن إحجام المواطنين الأصليين عن المهن التي تقع أسفل السلم المهني؛ سواء كان المهاجرون قانونيين أو غير قانونيين؛ بما يسمح بتفوق الدول الصناعية على حساب الدول النامية[١].

٤ - نموذج هجرة الأدمغة (نزيف الأدمغة):

يناقش هذا النموذج تداعيات هجرة ذوي الكفاءات من بلدان المصدر إلى الدول المتقدمة بحثًا عن فرص معيشية ودخول أفضل. ويرى أن المجموعة الأخيرة من الدول تزداد غنى على حساب الدول الفقيرة التي تفقد مواردها البشرية مصحوبة بفرص النمو حيث تعد هذه الفئة من المهاجرين النخبة بين السكان الأصليين الذين فقدون دورهم واستشاراتهم وخبراتهم كما يفقدون الإيرادات الضريبية التي كان يدفعها هؤلاء المؤهلون. ومن ثم طالب هذا الاتجاه بفرض قيود على هجرة الكفاءات؛ وإن كان فريق آخر من الكتاب يرى أن هجرتهم تعبر عن اندماج في الاقتصاد العالمي كما يمكن تعويض خسائر هجرتهم عبر التحويلات المالية وعودة بعضهم مرة أخرى لأوطانهم حاملين الخبرات والمهارات الجديدة التي اكتسبوها في الدول المتقدمة[٢].

وبغض النظر عن الجدال بين الطرفين؛ فإن هجرة ذوي الكفاءات هي أمر ناتج عن الظروف الاقتصادية الصعبة وتلاشي فرص النهوض والتطور في البلدان النامية بما يدفعهم للبحث عن مؤسسات تتبنى أفكارهم؛ الأمر الذي يمثل في الواقع نزيفًا لعقل الدول النامية الجمعي وإهدارًا لمواردها البشرية؛ الأمر الذي يتطلب سياسات فاعلة لحل هذه الأزمة من جهة وضرورة توخي الباحثين لاستخدام المصطلح الأنسب من

(١) - بلميمون عبد النور، تحديات الهجرة جنوب شمال مصدر سابق، ص ص ٨٧، ٨٨.
(٢) - المصدر السابق، ص ص ٨٨-٩١.

وجهه نظر دولهم النامية لوصف هذه الظاهرة التي لا تعد مجرد هجرة وإنما نزيف لمقدرات الوطن[١].

٥ - نموذج الاستدراك بتأثير الحوافز على الاستثمار في رأس المال البشري:

يرى هذا النموذج أن هجرة الكفاءات تمثل خسارة لبلد المصدر على المدى القصير؛ لكن نجاحهم في الخارج يمثل حافزًا لغيرهم لاستكمال دراساتهم بمختلف المراحل التعليمية رغبة في الوصول إلى المكانة التي وصل إليها أسلافهم؛ بما يعزز رأس المال البشري في دول المصدر خاصة مع إنشاء شبكات تواصل تسمح بتدفق الخبرات والأفكار والمعارف والتكنولوجيا إلى هذه الدول. ولكن أصحاب هذا النموذج وضعوا له شروطًا وقواعد تتعلق بنسب هجرة الكفاءات وغيرها[٢].

٦ - نموذج الاستدراك من خلال الهجرة العائدة:

يركز هذا التحليل على آثار عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلي حاملين المهارات والخبرات التي اكتسبوها في بلد المقصد بما يسهم في تدفق المعارف والتكنولوجيا وتحقيق التنمية في بلد المنشأ؛ من خلال محاولات تأسيس المشروعات الخاصة والابتكارات. ومن بين البلدان التي برزت في هذا الصدد: الصين وكوريا وايرلندا وغيرها. وتسهم هذه العملية في خلق فرص العمل والحد من البطالة[٣].

٧ - نموذج الاستدراك من خلال التحويلات المالية:

يرى هذا النموذج أن الهجرة تسهم في تنمية بلدان المنشأ من خلال التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى أوطانهم؛ والتي تمثل مصدرًا رئيسيًا للنقد الأجنبي[٤]. وازداد الاهتمام بهذه التحويلات مع تضخم قيمة الأموال المرسلة إلى الدول النامية؛ فقد قدرت عام ٢٠٠٩ بنحو ٣١٦ مليار دولار؛ مقابل ٨٥ مليار دولار فقط خلال عام ٢٠٠٠. وبذلك فإن هذه التحويلات تعتبر المورد الثاني للنقد الأجنبي في البلدان النامية بعد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغت قيمته عام ٢٠٠٩ نحو ٥٤٨

(١) - أحمد شوقي، الاقتصاد السياسي الدولي للسياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير القانونية (٢٠١٤-٢٠١٥) (دراسة من منظور نقدي، مصدر سابق، ص ص ٨٠، ٨١.

(٢) - بلميمون عبد النور، مصدر سابق، ص ص ٩٣-٩٥.

(٣) - بلميمون عبد النور، تحديات الهجرة جنوب شمال مصدر سابق، ص ص ٩٦-٩٩.

(٤) - أحمد شوقي، الاقتصاد السياسي الدولي للسياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير القانونية (٢٠١٤-٢٠١٥) (دراسة من منظور نقدي، مصدر سابق، ص ٤٠.

مليار دولار، كما أن التحويلات تعتبر أعلى من مساعدات التنمية بنحو ٣ أضعاف فقد قدرت عام ٢٠٠٩ بنحو ١١٩,٦ مليار دولار. وتعتبر بعض المؤسسات الدولية وبينها البنك الدولي أن هذه التحويلات تقابل الأثر السلبي لهجرة الأدمغة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. وتعتبر دراسات أن هذه التحويلات وسيلة لتعزيز الاستثمار والحد من الفقر في البلدان النامية[١].

خلاصة ما سبق؛ فإن تداعيات الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية تتناولها اتجاهات نظرية متناقضة: بعضها يركز على الجانب الإيجابي وبعضها يركز على الجانب السلبي؛ وان كان الواقع يشهد نماذج متداخلة من السلبيات والإيجابيات. وتسعى الدراسة خلال هذا الجزء لتبين الأوضاع في مصر بالنسبة لتداعيات الهجرة غير الشرعية؛ وذلك على ضوء النماذج النظرية السابقة. ولا يختلف الوضع في مصر كثيرًا عن المستوى النظري؛ إذ تتفرع عن التداعيات آثار تتداخل سلبياتها وايجابياتها. وتناقش الورقة هذا الأمر على مستويين التحويلات المالية للعاملين في الخارج ونزيف العقول والموارد البشرية.

فيما يتعلق بالعوائد المالية من الهجرة؛ فإن تحويلات العاملين في الخارج تعتبر أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي بمصر؛ إلى جانب السياحة وقناة السويس والاستثمار الأجنبي. وتشير التقديرات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن مصر جاءت في مقدمة البلدان المتلقية للتحويلات بمنطقة الشرق الأوسط خلال ٢٠٠٩ حيث استقبلت نحو ٧,٨ مليار دولار؛ تمثل نحو ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى المستوى الاجتماعي؛ تسهم تحويلات ٨٠٪ من العاملين في تغطية نفقات أسرهم المتعلقة بالمطعم والمشرب والملبس والمسكن فضلاً عن خدمات الصحة والتعليم؛ في حين تستخدم نحو ٢٠٪ من الأسر هذه التحويلات لأغراض تتعلق بالاستثمار في المجال العقاري أو تأسيس شركات صغيرة[٢].

وتفيد البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج لغت ٢٦,٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بزيادة ٢١,١٪ مقارنة بالعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ والذي بلغت إيراداته نحو ٢١,٩ مليار دولار؛ بزيادة نحو ٤,٦ مليار دولار[٣].

---

(١) - بلميمون عبد النور، مصدر سابق . ص ص ٩٩-١٠٢.

(٢) - مجدة إمام، آثار الهجرة الدولية على رأس المال البشري في البلدان المرسلة للعمالة، ، مصر نموذجا .. مصدر سابق. ص٨-٩.

(٣) - أحمد يعقوب، المركزي: مستوى غير مسبوق لتحويلات المصريين بالخارج بـ٢٦,٥ مليار دولار، متاح على: https://www.youm7.com/story/2018/8/30/المركزي-مستوى-غير-مسبوق-لتحويلات-المصريين-بالخارج-بـ٢٦-٥-مليار/3931008، ٢٠١٨/٨/٣٠. اطلاع ٢٠١٨/٩/١٢.

إن هذه التحويلات تعتبر أحد أسباب وجود وزارة للهجرة ضمن حقائب الحكومة المصرية؛ حيث تشجع هذه الوزارة على الهجرة من خلال البحث عن فرص عمل للمصريين في الخارج. وإن كان هذا الأمر إيجابيًا في بعض جوانبه إلا إنه يحمل سلبيات أخرى تتعلق بالرؤية العامة للحكومات المصرية المتعاقبة بشأن كيفية تشغيل الأيدي العاملة المتاحة؛ بما يعبر عن حالة من الإفلاس والعجز عن خلق فرص العمل. بل إن بعض الدراسات قد اعتبرت أن هذه التحويلات تعتبر دافعًا لحكومات الدول النامية للتغاضي عن تدفقات الهجرة غير الشرعية منها[١].

ومع أهمية البند المتعلق بتحويلات العاملين من الخارج بالنسبة للاقتصاد القومي؛ فإنه يحمل في طياته أمورًا أخرى سلبية؛ إذ إن العمالة المصرية في الخارج قد تكون ورقة ضغط بالنسبة للدول المستقبلة على مصر؛ من خلال التهديد بترحيل العمالة أو وقف إجراءات إصدار التأشيرات. أضف إلى ذلك التغيرات الهيكلية التي تشهدها بعض الدول المستقبلة بما يجعلها تستغني عن العمالة المصرية أو تتشدد في الموافقة على منحها فرص العمل كما يحدث بالمملكة السعودية في الوقت الراهن والتي تسعى للاعتماد بشكل أكبر على الكوادر السعودية بما جعلها تتشدد فى منح المزايا للعمالة الأجنبية وبينها المصرية مما أدى لعودة كثيرين منهم إلى وطنهم؛ في ظل اقتصاد يشهد معدلات مرتفعة للبطالة ولم يتمكن من خلق فرص التشغيل التي تمكن من استقبال هؤلاء العائدين.

أضف إلى ذلك حديث تقارير إخبارية عند قيام مستوردين بشراء العملة الأجنبية من المصريين في الخارج، وذلك بعد وضع سقف أعلى للإيداع بالنقد الأجنبي في القطاع المصرفي بواقع ١٠ آلاف دولار يوميًا و٥٠ الف دولار شهريًا؛ بما جعل بعض المستوردين غير قادرين على فتح الاعتمادات المستندية اللازمة لسداد مستحقات الشركات العالمية التي تقوم بالتوريد إلى مصر. جاء ذلك وسط اشتعال السوق السوداء للدولار مقابل الأسعار الرسمية، مما جعل المستوردين يلجأون من خلال مكاتب وساطة ومضاربين إلى شراء العملة الأجنبية من العاملين في الخارج مقابل دفع قيمتها بالعملة المحلية (بأسعار السوق السوداء) لأسر هؤلاء العاملين في مصر؛ بشكل مثل تهديدًا مباشرًا لأحد مصادر النقد الأجنبي في مصر كما هدد بإفشال سياسات نقدية تبناها البنك المركزي لتحقيق أهداف معينة[٢].

(١) - ساسكيا ساسن، مصدر سابق.

(٢) - محمد مصطفى، جديد أزمة الدولار.. المضاربون يشترون العملة الخضراء من المنبع، متاح على: masralarabia.com/اقتصاد/٩٥١٥٢٥-جديد-أزمة-الدولار-المضاربون-يشترون-العملة-الخضراء-من-المنبع، ٢٠١٦/٣/٢، اطلاع ٢٠١٨/٩/١٢.

أي إن اعتماد الاقتصاد القومي على تحويلات العاملين من الخارج معرض للتهديدات بوسائل مختلفة؛ فضلًا عن أن هذه التحويلات قد تكون مصدرًا للضغوط السياسية لتبني توجهات معينة أو قد تكون وسيلة لإجهاض سياسات نقدية معينة.. إلخ؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد القومي بحيث يركز على الإنتاج وتشجيع الاستهلاك المحلي والتصدير ومن ثم خلق فرص العمل وإعادة المصريين المهاجرين للاستفادة من فرص النمو القائمة؛ بالتوازي مع سياسات اجتماعية تواجه الفقر وتركز على تطوير الخدمات العامة المقدمة للمواطنين سواء للطرق أو المستشفيات أو المدارس وغيرها؛ مع تشجيع المشاركة السياسية على كافة المستويات وفتح المجال العام أمام جميع فئات المجتمع.. وغيرها من الإجراءات الكفيلة بعودة المهاجرين والاستفادة منهم، وعدم الاكتفاء بما يدروه من دخول وتحويلات.

لكن ما يبدو في الأفق أن السياسات المصرية لا تتسع لهذه الرؤية إذ إن كافة المبادرات المطروحة قاصرة على مجرد تحصيل الأموال من المهاجرين؛ سواء عبر التحويلات كما سبق التوضيح أو عبر مبادرات لبيع الأراضي والوحدات السكنية لهم مقابل دفع الثمن بالدولار.

فيما يتعلق بنزيف العقول؛ فإن إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تشير إلى أن حاملي المؤهلات العليا باتوا جزءًا من عمليات الهجرة غير القانونية. وفي هذا الصدد تشير الدراسة إلى تداعيات نزيف العقول على مصر سواء بإحصاءات مباشرة تتعلق بها خصيصًا أو بإحصاءات عامة تتعلق بالدول العربية بشكل عام؛ وبينها مصر؛ حسب ما يتوافر من بيانات. وتشير إحدى الدراسات إلى خسارة مصر نحو ٤٥٠ ألف كفاءة حتى بداية الألفية الثالثة؛ برز من بينهم نحو ٦٠٠ عالم في مجالات علمية شديدة الندرة[١]. ويشير تقرير صادر عن جامعة الدول العربية إلى أن نسبة الهجرة بين الأطباء في مصر تقدر بنحو ٦٤٪. ويقدر التقرير خسائر الوطن العربي بشكل عام من الهجرة بنحو ٢٠٠ مليار دولار؛ حيث تقدر نسبة هجرة الكفاءات بنحو ٣١٪؛ في حين تصل النسبة من الدول الإسلامية بشكل عام إلى نحو ٢٥٪[٢].

وتشير الإحصاءات إلى أن الولايات المتحدة استقطبت حتى نهاية السبعينيات نحو ١,٧ مليون مهاجر عربي (تشمل هذه الإحصاءات مصر)، كما استقطبت كندا

(١) - منظمة العمل العربية، السباق العلمي بين العرب وإسرائيل وهجرة الكفاءات العربية. القاهرة، منظمة العمل العربية، متاح على: 22 ,2024 <p=http://alolabor.org/?. 2015/6/.

(٢) - مجدة إمام، مصدر سابق، ص ٨.

خلال الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٦٧ أكثر من ١٥ ألف من الكفاءات العربية. ولا تزال خسائر البلدان العربية وبينها مصر من هجرة الكفاءات مستمرة؛ حيث تشترط الدول المتقدمة الحصول على مؤهلات معينة للسماح بالهجرة، وذلك في وقت تتشدد فيه أمام تدفقات الهجرة غير القانونية من البلدان النامية. وفي الوقت الذي تتخلف فيه كثير من الجامعات العربية في التخصصات العلمية أظهرت إحصاءات نشرتها منظمة العمل العربية عدد الأساتذة عرب بالجامعات الأمريكية والكندية ومنهم: ٣٨٤ أستاذًا موزعين بين ١٢ مجالًا بتخصص الهندسة والعلوم التصنيعية، و١٧٩ أستاذًا في ١٦ مجالًا بالعلوم الحياتية والزراعية، و٥٢ أستاذًا بـ ٤ مجالات تتعلق بالصحة، و١٠٦ أساتذة بمجال إدارة الأعمال فضلا عن ١٢٥ أستاذًا بـ ٣ مجالات ضمن العلوم الطبيعية والرياضيات؛ فضلًا عن الشهرة الواسعة لعدد من علماء العرب والمصريين في المجلات العلمية وعبر الفضاءات السياسية والاقتصادية وغيرها[1]. والجدير بالذكر أن هذه الإحصاءات ممتدة فقط حتى منتصف التسعينيات ولا تشمل التطورات اللاحقة على هذا التاريخ.

إن خسائر مصر جراء هجرة الكفاءات والكوادر البشرية بشكل عام؛ سواء تمت الهجرة بطرق شرعية أو غير شرعية؛ ليست قاصرة على المستوى الاقتصادي في شقه المتعلق بالتنمية وإنما لها أبعادها السياسية أيضًا؛ فعلى سبيل المثال تمتد هذه الخسائر أو التداعيات السلبية إلى الأمن القومي المصري؛ خاصة فيما يتعلق بالتوازن مع إسرائيل؛ إذ إن هذا التوازن غير قاصر على الشق العسكري فقط؛ إذ يشمل الأبعاد الاقتصادية والعلمية والثقافية وغيرها.

ولتوضيح ذلك: فإن إسرائيل منذ تأسيسها تعتمد الهجرة مصدرًا للأيدي العاملة من جهة وللكفاءات العلمية من جهة أخرى. وفي هذا الصدد تشير دراسة صادرة عن منظمة العمل العربية إلى أن الهجرة إحدى وسائل تنمية القدرات الاقتصادية والتقنية في إسرائيل؛ حيث تعد مصدر الأيدي العاملة وكذلك مصدرًا لجذب الكفاءات العلمية؛ فقد هاجر إليها مئات الآلاف من اليهود؛ كانت من بينهم نسبة كبيرة من العلماء والفنيين والمهنيين الذين اسهموا في بناء وتطوير القدرات الإسرائيلية في مختلف المجالات. وتقدر نسبة العلماء والفنيين والمهنيين المهاجرين إلى إسرائيل من أوروبا والولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٥٨ وحتى ١٩٩٦ بنحو ٢٤,١٪ وارتفعت

(١) - منظمة العمل العربية. السباق العلمي بين العرب وإسرائيل وهجرة الكفاءات العربية. القاهرة. منظمة العمل العربية. متاح على، http://alolabor.org/?p=٢٠٢٤، ٢٠١٥/٦/٢٢، ص ص ٨-١٢.

النسبة خلال الفترة من ١٩٦٩ وحتى ١٩٧١ إلى ٤,٣٧٪. وضمن عينة من ١٠٠ الف مهاجر إلى إسرائيل من الاتحاد السوفيتي؛ تبين وجود ١١,٣ ألف مهندس منهم ٢٨٥٠ مهندسا بتخصصات الالكترونيك والميكانيك، و٧١٨٠ مؤهلات عليا بينهم ١٧٠٠ بعلوم الحاسب الآلي، و١٢٠٠ خبير اقتصادي و٢٦٠٠ طبيبي منهم ١١٢٠ أخصائي و٢٠٠٠ عالم؛ وهو ما أسهم في تحصيل الكيان الجديد الناشئ على معارف شتى بمختلف التخصصات فضلاً عن تطبيق هذه المعارف لبناء الدولة على نحو حقيقي[1].

يأتي ذلك في الوقت الذي لا يزال نزيف الهجرة من مصر قائمًا سواء بصورة شرعيةأو بصورة غير شرعية؛ سواء للكوادر البشرية والأيدي العاملة أو للكفاءات؛ بما يقلل فرص الاستفادة من هذه الموارد على حساب عملية التنمية والتطوير وبما يفيد مجتمعات أخرى؛ بما يعمق الفوارق بين الإمكانات في مصر ونظيرتها بإسرائيل.

وتزداد المخاطر الناجمة عن الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي المصري بالنظر إلى هجرة مصريين إلى إسرائيل؛ فوفق إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن إسرائيل تعد من بين دول المقصد التي يذهب إليها المهاجرون غير الشرعيين من بين المصريين. ويؤثر هذا الأمر على مصر سلبيًا من عدة جوانب أولها أن هؤلاء المهاجرين يسهمون في بناء القدرات والاقتصاد الإسرائيلي بما يفاقم الفجوة مع مصر لصالح إسرائيل، فضلاً عن أنه يخلق فئة من المصريين مشوهة الانتماء خاصة في ظل تواجدهم لدى كيان يصنف دائمًا على أنه «العدو الحقيقي» لمصر وللعرب بشكل عام. اضف إلى ذلك تبعات زواج المصريين من الإسرائيليات وما ينتج عن ذلك من أولاد يكون لهم بحكم القانون الحق في الحصول على الجنسية المصرية!!

ولتعظيم الاستفادة من الكفاءات المهاجرة؛ تقترح بعض الدراسات: تقوية الروابط بهم عن طريق «نشرات دورية وتسهيلات للزيارة والإقامة ودعم ثقافة بلدان الأصل في المهجر»؛ فضلاً عن الاستفادة منهم في مجال استشارات التنمية والنهوض والتطوير، الأمر الذي يتطلب أيضًا تأسيس روابط تنظيمية تجمع بين المهاجرين مثل رابطة الأساتذة الأمريكيين من أصل مصر التي أنشئت عام ١٩٦٣ والتي نشطت في مجال تنظيم برامج الأستاذ الزائر إلى مصر وتمويل عمليات شراء معدات وأجهزة للجامعات ومراكز البحوث المصرية فضلا عن مساعدة الوافدين الجدد إلى الولايات المتحدة؛

(١) - مجدة إمام، مصدر سابق، ص ص ٩، ١٠.

وكذلك تجربة اتحاد خريجي الجامعات الأمريكية من أصل عربي الذي تأسس عام ١٩٦٧، والذي نشط في مجال تعزيز التعاون بين المهاجرين العرب والاستفادة من خبراتهم لخدمة مجتمعاتهم[١].

إن هذه المقترحات التي يقدمها المهتمون بمسألة الهجرة جيدة؛ لكنها تفقد كثيرًا من فاعليتها حين ينظر إلى الخدمات التي يقدمها المهاجرون إلى أوطانهم على أنها مجرد تعويض عن الخسائر المادية التي لحقت بالوطن نتيجة الهجرة؛ ومن ثم يقدمون مقترحات من قبيل أن تكون هذه الخدمات بلا مقابل مادي وإلا يكون المهاجر الذي يقدم الخدمة مستفيدًا بمزايا قد يستفيد بها غيره من الأجانب ممن يملكون خبرات مماثلة.

ومن بين الدراسات التي تتبنى هذه النظرة دراسة منشورة بموقع منظمة العمل العربية؛ والتي تقول الباحثة في سياقها: «هذه الأنشطة مفيدة.. ولكن لوضعها في سياق تقليل الخسائر المترتبة على هجرة الكفاءات نوجه النظر إلى الأمور الآتية: .. إن حضور المؤتمرات وقضاء الإجازات الدراسية بالمنطقة هي ميزات للأمريكي من أصل عربي مثلًا يتمناها زميله العالم الأمريكي المهتم بالمنطقة.. إن التكييف الحقيقي لمدى تعويض بعض أنشطة الكفاءات العربية المهاجرة لبلدان المنشأ العربية يتوقف على مدى العطاء الذي تقدمه الكفاءة العربية المهاجرة خدمة للوطن؛ فإذا كان العربي المهاجر؛ على سبيل المثال، يقبل أو -أسوا- يشترط المعاملة المالية وغيرها كالأمريكي القادم في استشارة لبلد عربي» وتتساءل الدراسة: بأي منطق يمكن اعتبار هذا خدمة للوطن الأصلي؟[٢]

إن هذه الدراسة ومثيلاتها تتجاهل في الواقع الأسباب الحقيقية التي دفعت الكفاءات العربية وبينها الكفاءات المصرية للهجرة سواء بطريقة قانونية أو بطريقة غير قانونية؛ تلك الأسباب التي لم أدت لعدم اكتشاف هذه المواهب في سياق تتخلف فيه نظم التعليم والصحة والنقل. فضلًا عن ذلك؛ فإن هذه الدراسات تتجاهل ما قدمته بلدان الاستقبال لبعض المهاجرين لتشجيعهم وللاستفادة منها، وكأنها أيضا تستكثر على بلدان الأصل أن تنفق على الكفاءات المهاجرة للاستفادة منها. إن المواطنة ليست مجرد عطاء من المواطن لكنها حق وواجب؛ فما المانع أن يتم الدفع للمهاجرين المصريين أو العرب للاستفادة من خبراتهم في وقت يكثر فيه الدفع لغيرهم من الخبراء الأجانب!

(١) - مجدة إمام، مصدر سابق، ص٩،١٠.

(٢) - المصدر السابق، ص ١٠.

سادسا: سياسات المكافحة.. الأدوات والنتائج والتقييم

ان الطريق لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية سيكون فعالا إذا تم القضاء على كل الظروف الرئيسة التي تتسبب في الهجرة. إن اتخاذ خطوات للحد من البطالة والحد من القصور في التنمية، بما يقلل الفجوة التنموية بين دول المصدرة والدول المستقبلة. هي السبيل الوحيد للتعامل المجدي مع المشكلة.

ومما لاشك فيه ان حكومات البلدان التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل مسؤولية أساسية عن مأساة المهاجرين، اذ ان اخفاق انماط التنمية التي انتهجتها، وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لأبنائها، هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الهجرة بأي ثمن، ومجابهة مخاطر الموت غرقا، هربا من واقع مظلم، فغياب الدور الواجب للدولة في التفاعل مع قضايا الشباب وغياب العدالة الاجتماعية على مدى عقود وتركيز الاهتمام على أبعاد النمو الاقتصادي وتطبيق آليات اقتصاد السوق دون ضوابط أساسية للحفاظ على كيان المجتمع ادى الى انتشار الفساد وسيادة الفقر وتدني مستوى التعليم.

حيث تعمل المتغيرات الخاصة بالفقر و البطالة و الحرمان وما يترتب عليه من مشقة توتر نفسي كعوامل طاردة فهذه العوامل تدفع بالفرد الى الانفصال عن السياق الاجتماعي االذي يعيش فيه و يندفع بطموحاته وعواطفه الى سياق اخر يساعد على ذلك عوامل اخرى كالتقليد والمحاكاه للأفراد الذين سبقوا أن مروا بخبرة الهجرة فالمظاهر المادية التي تبدو على هؤلاء و الممارسات السلوكية و الثقافية المختلفة التي يطلون بها على مجتمعهم القديم وخلال ممارسات استهلاكية استعراضية – هذه الممارسات تشمل الطموحات لدى الفئات العريضة من الشباب الذين تدفعهم ظروفهم الأخرى نحو اتخاذ قرار الهجرة.

واذا ما نظرنا الى طبيعة الإجراءات المتخذة واقعيا لمواجهة ظاهرة الهجرة غير المشروعة نجد أن هناك إطارا من المشروعات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحكومات دول شمال افريقيا قد ركزت على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة، من التسلل إلى أوروبا، سواء عن طريق انشاء معسكرات احتجاز او ترحيل المهاجرين الغير شرعيين، وتدعيم الاتفاقات الامنية المشتركة الثنائية او الجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط، التي تتيح الدعم المادي واللوجستي لحكومات شمال

أفريقيا، وكذلك اتخاذ اجراءات امنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود، والرفع من قدرات الحراسة، وتعقب المهاجرين انفسهم، بالإضافة الى انشاء بنك معلوماتي أوروبي للإنذار المبكر للسلطات الأمنية بوجود مهاجرين غير شرعيين داخل أوروبا[١].

ولكن هذه الإجراءات الامنية المتشددة فشلت في تحقيق الهدف منها وهو الحد من ظاهرة الهجرة غير شرعية، وظلت موجات الهجرة تتزايد على الشواطئ الأوروبية بحكم التدني الكبير في معظم مقومات الحياة بفعل موجات العنف والإرهاب والفقر التي تسود دول الجنوب في الوقت الراهن.

(١) - راجع: عبد الله تركماني، إشكالية الهجرة في إطار الشراكة الاورومتوسطية، مجلة مقاربات، سوريا، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ٢٠٠٦.

الخاتمة

١-كشفت الدراسة عن دور العوامل الاقتصادية في استفحال هذه الظاهرة، من تدني فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة وسوء الأحوال المعيشية من انتشار الفقر وتدني الخدمات الصحية والتعليمية وانتشار الامية، وعلاقة ذلك بتراجع الطبقة الوسطي وتوقف الحراك الاجتماعي، مما يفقد الفقراء بصفة خاصة في تحسين احوالهم، وهو ما يؤثر سلبا علي منظومة القيم التي تحمي وتشجع السلوك المنحرف ويجعل الحصول علي المال قيمة في حد ذاته.

٢-ربما يمكن تفسير تفاقم وزيادة معدلات الهجرة غير الشرعية بغياب الدور الواجب للدولة في التفاعل مع قضايا الشباب وغياب العدالة الاجتماعية على مدى عقود وتركيز الاهتمام على أبعاد النمو الاقتصادي وتطبيق آليات اقتصاد السوق دون ضوابط أساسية للحفاظ على كيان المجتمع مما ادى الى انتشار الفساد وسيادة الفقر وتدني مستوى التعليم.

٣-كان التوزيع الغير عادل لموارد الدولة وغياب دورها التنموي الواضح في الصعيد عنه في الوجه البحري بما عكس تفاوتا إقليميا في برامج التنمية والاهتمام الحكومي سببا في بروز ظاهرة محافظات الوجه القبلي الأكثر تصديرا للشباب الراغبين في الهجرة غير الشرعية.

٤- أظهرت الدراسة المحافظات الأكثر تصديرا للهجرة وقد احتل ريف الوجه القبلي المراكز الاولي في عدد المهاجرين غير الشرعيين، وماهي المسارات التي يتم اللجوء اليها، إضافة الي تداعيات هذه الظاهرة وخطورتها علي الدولة المصرية.

٥- صعوبة تحديد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، نظرًا للطبيعة غير الرسمية التي تتم بها لاعتبارها هجرة سرية وغير قانونية، فهي غير مسجلة، وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لأن هناك أنماطًا وصورًا متعددة.

٦-رغم الدور المهم الذي تلعبه المتغيرات الاقتصادية، إلا ان هذا لم ينف دور العوامل السياسية من هشاشة المشاركة السياسية وغياب الشعور بالأمن. وعامه فإن

ظاهرة الهجرة غير الشرعية او غير القانونية ظاهرة مركبة متعددة الابعاد فلا يمكن تفسيرها من جانب واحد فقط، فمن المؤكد ان هناك مجموعه من العوامل التي تتفاعل وتتداخل مع بعضها البعض دافعة للأفراد للقيام بمثل هذا السلوك.

٧--يعد الشعور بالحرمان الناتج عن قسوة الظروف الاقتصادية وما يترتب عليه من مشقة وتوتر نفسي عامل طارد يدفع بالفرد الى الانفصال عن السياق الاجتماعي االذي يعيش فيه و يندفع بطموحاته وعواطفه الى سياق اخر يساعد على ذلك عوامل اخرى كالتقليد والمحاكاه للأفراد الذين سبقوا أن مروا بخبرة الهجرة فالمظاهر المادية التي تبدو على هؤلاء والممارسات السلوكية و الثقافية المختلفة التي يطلون بها على مجتمعهم القديم ومن خلال ممارسات استهلاكية و استعراضية – هذه الممارسات تشمل الطموحات لدى الفئات العريضة من الشباب الذين تدفعهم ظروفهم الأخرى نحو اتخاذ قرار الهجرة.

التوصيات

١- وانطلاقا مما سبق وفى سبيل مواجهة فاعلة لذلك، يجب التفكير في مقاربة تكون اكثر شمولية، تعمل على اجتثاث الظاهرة من جذورها، عن طريق المساهمة في تنمية المناطق المصدرة للهجرة غير الشرعية، وخلق فرص للعمل بها، وهو أمر يتفق عليه وبصيغة أخرى، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشاريع وانجازات ملموسة.

٢ - لابد من العمل علي إيجاد استراتيجية وقائية وعلاجية للظاهرة تتلخص في الآتي؛ توفير فرص العمل وتسهيل الهجرات المشروعة والقضاء على الفساد والتوزيع العادل لموارد الدولة وتحقيق الأمن ومراقبة الموانئ ووجود تدريب مهني وتنظيم لإلحاق الشباب بالعمل في الدول الاخرى.

٣ - تأهيل العمالة وتدريبها بحيث تتفق وقدرات المهاجرين مع احتياجات الدول المستقبلة لهم.

٤ - تأمين الحدود الدولية، وتشديد الرقابة على المنافذ البرية والبحرية المستخدمة في تهريب المهاجرين.

٥ - العمل على تمكين الشباب وزيادة مشاركتهم على كافة الاصعدة سياسياً واقتصادياً ،اجتماعياً ..

٦ - ضرورة اصدار الدولة المصرية لتشريع موحد يقضي بتجريم الهجرة غير الشرعية، بحيث تمتد مظلة التجريم للسماسرة والوسائط وأصحاب مراكب الصيد، وذلك من خلال فرض عقوبات رادعة عليهم حفاظا على أرواح الشباب المصري.

٧ - ضرورة تدشين حملات إعلامية فاعلة للتعريف بالأخطار المرتبطة بالهجرة غير الشرعية والآثار السلبية المترتبة عليها.

ختاما فإن القراءة الهادئة لإشكاليات الهجرة غير الشرعية، تفرض الاعتراف بأنه إذا كان مطلوبا من الدول المستقبلة للهجرة احترام حقوق الانسان، فإنه مطلوب وبشدة من الدول المصدرة للهجرة أن تنتبه لأحوالها الداخلية التي تستدعي إصلاح الهياكل والمؤسسات والبرامج والمخططات بخلق مناخ اجتماعي وسياسي جديد، ذلك أن الحل الداخلي يظل الأكثر فعالية عبر إعادة الاعتبار للشأن الاجتماعي بواسطة إنعاش فرص العمل وتنشيط الاستثمار وتقليص التفاوتات الاجتماعية وتوسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية.

The economic and political dimension of illegal immigration in Egypt

An analytical study of the causes, implications and mechanisms of confrontation

Abstract

There are many interpretations of the phenomenon of illegal immigration in Egypt, the most important of which is the economic one, which is due to the deterioration of economic conditions from high rates of poverty, unemployment and inflation to increased living costs and weak future prospects for improvement.

These factors are not separate from the political situation in Egypt, especially in terms of investments and areas of work for private enterprises, which are one of the means of creating jobs, as well as the working environment in the private sector and related low salaries and arbitrary working conditions, and narrowing the doors of employment. Government and associated possibilities of dishonesty. Looking at the causes of illegal immigration from Egypt and its implications and policies to confront it reveals the extent to which the economic and political dimensions of it overlap in such a way that the political economy is used to understand the phenomenon by answering a key question:

How do public economic policies and political conditions drive the growth of the phenomenon of illegal immigration from Egypt?